



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2010 - العدد: 03

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 09 ربيع الثاني 1431
الموافق 25 مارس 2010

فهرس

03 ص 1. محضر الجلسة العلنية الثالثة

■ أسئلة شفوية.

27 ص 2. ملحق

■ أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الخميس 09 ربيع الثاني 1431
الموافق 25 مارس 2010

في البداية أحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بلعرج لطرح سؤاله الشفوي حول قطاع النقل فليتفضل مشكوراً.

السيد نور الدين بلعرج: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة معالي الوزراء، زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة الموقر، الأسرة الإعلامية. السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم المحترمة، نص السؤال الشفوي الآتي نصه: كيف تقيمون الوضعية الحالية للأسطول التجاري الجزائري وما هي نسبة تواجد الأسطول التجاري في السوق؟ نقل السلع والبضائع من وإلى الجزائر، وما هي برأيكم الآفاق المستقبلية لهذا الأسطول؟ ولكم مني سيادة الوزير، كامل الشكر والتقدير. طبعاً السؤال موجه إلى وزير النقل، شكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد نور الدين، الكلمة الآن للسيد وزير النقل ليرد على السؤال.

السيد وزير النقل: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم سأعرض للرد على هذا السؤال إلى النقاط التالية: تراجع الأسطول التجاري الوطني ثم تشكيكه هذا

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

– السيد عمار تو، وزير النقل؛
– السيد أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية؛
– السيدة خليدة تومي، وزيرة الثقافة؛
– السيد رشيد حراوبية، وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
– السيدة نواردة جعفر، وزيرة منتدبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة؛
– السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدتين والسادة أعضاء الحكومة، وبالزميلات والزملاء، وبأسرة الصحافة والإعلام؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة الاستماع إلى عدد من الأسئلة الشفوية التي سيطرحها الزميلات والزملاء على السيدتين والسادة أعضاء الحكومة وسماع ردودهم عليها وهي تتعلق بقطاعات مختلفة.

دون إطالة وطبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة نشرع في عملية طرح الأسئلة الشفوية من قبل الزميلات والزملاء.

النقل في التجارة الخارجية الجزائرية. 95% من التجارة الخارجية تنقل بحرا ما يبين أهمية الأسطول الجزائري في هذا الميدان. أمام هذه الوضعية وفي إطار ما يتم الآن، من معالجة داخل كل قطاع النقل هو هيكلية المؤسسات التابعة لقطاع النقل. لقد تم لحد الآن اتخاذ قرارات هامة جدا في إطار مجالس تجارية مشتركة بناء على ملفات هامة حضرت من قبل وزارة النقل طبعا بالتعاون مع المؤسسات المعنية وقد تم اتخاذ قرارات ودخلت حيز التطبيق لإعادة هيكلية مؤسسات هذا القطاع التي حظيت بمساعدات كبيرة من قبل الدولة تتمثل خصوصا في قروض هامة مرتفعة جدا.

ثانيا، فيه قروض بفوائد منخفضة جدا تتراوح بين 1% و3% وأجال التسديد من 10 سنوات إلى 20 سنة، إلى 40 سنة مثل ما هو الشأن بالنسبة للسكك الحديدية فهذه المؤسسات التي استفادت لحد الآن بهذه الملفات وبهذه المساعدات الهامة جدا على الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، الخطوط الجوية الجزائرية، (SNTR) ومنتظر أن ندرس الملف؛ الآن هناك ملفان واحد حول (ETUSA) أو مؤسسة النقل الحضري للجزائر ومنتظر أيضا أن ندرس ملف (ERENAV) مؤسسة تصليح السفن متواجدة على كثير من الموانئ الجزائرية والتي نريد أن نعطيها حجما أكبر في المساهمة في تصليح السفن لتقوم به لكنها الآن ماتزال ضعيفة ولكنها تشتمل على كفاءات عالية وكذلك تجهيزات هامة وستستفيد إن شاء الله من مساعدات كبيرة. آخر مجلس وزاري مشترك قرر أن يدرس ملفا بهذا الشأن الذي الآن تم تحضيره وسيرسل اليوم أو خلال الأسبوع المقبل إلى السيد الوزير الأول لبرمجته، لمعالجة هذا الملف الهام جدا بالنسبة للتصليح وللصناعة البحرية في الجزائر.

آخر ملف في هذا الشأن والذي له علاقة بالسؤال المطروح وهو الملف الذي طرحناه والذي يتعلق بإعادة هيكلية النقل أو الأسطول الوطني العمومي، كما سمعتم 32 سفينة ناقص 3 تنتمي إلى القطاع الخاص

الأسطول، عمر الأسطول، وتراجع النقل البحري في الجزائر، ومساهمة النقل البحري في النقل في الجزائر ثم مفهوم إعادة الهيكلة بصفة عامة في القطاع وما نحضره بالنسبة للأسطول الجزائري.

فبالنسبة لتراجع الأسطول وأتحدث عن تراجع الأسطول، ففي السبعينات، كان عدد السفن في الأسطول 75 باخرة بكل أنواعها بالنسبة للمسافرين وبالنسبة للبضائع وبالنسبة للكيميائ والمحروقات، حاليا عدد السفن هو 32 سفينة تنقسم كما يلي: بالنسبة لنقل المسافرين ثلاث سفن بالنسبة لما يسمونها (CNAN شمال) وسفينتان (CNAN MED) وأربع سفن ثم (ABSIL) شركة مختلطة ثمانى سفن، (NOULISS) قطاع خاص ثلاث سفن وبالنسبة (PROP) بالنسبة لنقل المحروقات والكيميائ التابعة لشركة "أس، تي، أش" التابعة لقطاع المحروقات، أي قطاع الطاقة 12 سفينة فمجموع السفن 32؛ هناك شركة لكن ليس لها علاقة بالنقل لكن لها علاقة بتصليح السفن وهي (ERENAV) التي سيكون لها شأن كبير في المستقبل.

بالنسبة لسن هذا الأسطول، في المتوسط سن السفن هو 25 سنة بالنسبة للسفن الباقية 32 سفينة، منها ست سفن عمرها 32 سنة أما بالنسبة لسفن الكيميائ ونقل المحروقات فعمرها في المتوسط من عشرين إلى خمسة وعشرين سنة. بالنسبة لمؤسسة نقل المسافرين ثلاث سفن: سفينة عمرها خمس سنوات، الثانية ست سنوات والثالثة خمس عشرة سنة.

بالنسبة لتراجع حصة النقل البحري بالأسطول الجزائري هو أن النسبة كانت في السبعينات تصل إلى 35% بالنسبة للأسطول الوطني فتراجعت حاليا إلى 3% من مجموع ما ينقل على مستوى النقل البحري ما عدا نقل المسافرين الذي وصل هذه السنة إلى 65% من مجموع المسافرين بين الجزائر والخارج بعد أن كان في المتوسط 54,53% وصل في الصيف الماضي أو في السنة الماضية 2009 إلى 65% من مجموع ما ينقل من مسافرينا من وإلى الجزائر علما وهذا هام جدا، أن النقل البحري عامة يمثل 95% من وسائل

السيد نور الدين بلعرج: ليس لدي تعقيب سيدي الرئيس؛ شكرا لمعالي الوزير على التوضيح، لم يكن لدينا معلومات كافية حول هذا الموضوع، ولكن ما تدخل به معالي الوزير نتمنى إن شاء الله أن يتحقق في أقرب وقت إن شاء الله شكرا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: إذن السيد نور الدين مقتنع برد السيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع التربية والكلمة للسيد كمال بوناح لطرح سؤاله الشفوي الخاص بهذا القطاع.

السيد كمال بوناح: السلام عليكم، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد معالي، رئيس مجلس الأمة الموقر،
السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،
السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال موجه إلى السيد معالي وزير التربية الوطنية المحترم، وقبل الشروع في هذا السؤال بودي ومن خلال ذلك أن نحیی من هذا المنبر الأسرة التربوية ونبارك للغة الحوار والتفاهم بين الأطراف المعنية، خدمة للمدرسة الجزائرية وبالتالي العناية والاهتمام بتلاميذنا وأولادنا الذين هم أمل الجزائر في المستقبل.

معالي الوزير، طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذلك العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالاً شفويًا هذا نصه:

تبين معالي الوزير أن الإصلاحات التي عرفها قطاع

هي في وضعية رديئة، سمعتم سن هذه السفن، سمعتم كيف تراجع الأسطول؛ الآن أوضاعه تحتاج إلى عناية كبيرة والملف الآن موجود لدى الحكومة للنظر فيه باقتراحات هامة جدا تتعلق بالهيكلية، بما يمكن أن تستفيد به من قروض ومن فوائد خاصة وكذلك من استفادة جبائية إن شاء الله تمكنا من إعادة إحياء هذا الأسطول.

كل شيء الآن متعلق بهذا الملف الذي سندرسه عما قريب بحول الله، إلى جانب ذلك تجري الأشغال حاليا على مستوى وزارة النقل في إطار سياسة وطنية تسهر عليها السلطات العليا للبلاد في إنشاء شركة أخرى مختلطة جزائرية بـ 51% للجزائر و49% لغير الجزائر بمتعاملين من ذوي الحجم الكبير في النقل البحري في المستوى العالمي لكن تهتم بالإضافة إلى عمل الأسطول البحري الجزائري الذي سنحبيه ضمن الملف الذي أعدناه وموجود بالحكومة ستهتم بنقل أبعد مما تقوم به شركة (CNAN) أو ما سينجر عن شركة (CNAN) التي هي 100% عمومية. نتمنى إعادة الهيكلة، لـ (CNAN) على أساس الملف الذي هو على مستوى الحكومة حول إنشاء شركة مختلطة من نوع كبير تهتم بالنقل على مسافات بعيدة في الشرق، أقصى الشرق أو آسيا ثم فيما يتعلق بأوروبا وأبعد من أوروبا نحو الغرب ونكون بذلك قد أكملنا هيكلية كل مؤسسات القطاع ونكون قد هيكلنا كذلك النقل البحري في الجزائر، ذلك ما نتمناه ونعمل على تحقيقه لأن الملفات قد تم تحضيرها ومناقشتها واتخاذ القرارات بشأنها ودراسة واتخاذ القرارات بالنسبة للملفين المتبقيين اللذين ذكرتهما وهما الصيانة والنقل البحري بالنسبة لما سيعرفه مستقبل (CNAN) إن شاء الله، شكرا لكم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أعود فأسأل السيد نور الدين بلعرج هل يريد التعقيب على مضمون رد السيد الوزير؟

توفير ملاعب وقاعات لممارسة مختلف الرياضات والأنشطة الفنية، تحفيز وتشجيع وترغيب الطفل والتلميذ على الإقبال على هذه النشاطات المختلفة.

زيادة على ذلك معالي الوزير، أن المحيط الخارجي للطفل والتلميذ خارج المؤسسات التعليمية مناسب ويتعاون بطريقة إيجابية مع التلميذ في مختلف الأطوار ونقصد بذلك الدول التي ذكرتها، أنظر تجاوب الأسرة مع الطفل والتلميذ في هذه الدول، أنظر التنظيم والعناية والاهتمام بالمحيط والبيئة، أنظر للسلوك والإيجابية في التعاملات اليومية لمختلف شرائح المجتمع، أنظر إلى تنظيم المجتمع في كل مجالات الحياة، رعاية صحية عالية، توفير السكن، توفير النقل، توفير الأمن، توفير الترفيه، توفير النظافة، توفير كل متطلبات الحياة المقبولة والمريحة.

ألا ترون معالي الوزير، أن توفير أوقات وساعات للطفل والتلميذ شيء ضروري؟ سواء داخل المؤسسات التعليمية أو إعطائه فرص ممارسة هذه الهوايات خارج المؤسسات التعليمية كالرياضة والموسيقى والمسرح والفنون المختلفة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بوناح، الآن الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيد العضو شكرا جزيلاً على هذا السؤال القيم، وهذا السؤال الذي جاء من أستاذ جامعي الذي يعرف ما يجري داخل مؤسساتنا التربوية، فليعلم السيد كمال أن إصلاح المنظومة التربوية الذي باشرنا فيه منذ 2003-2004 لم يقتصر على إعداد برامج ومناهج وكتب جديدة، بل تناول جوانب عديدة وأبعاداً مختلفة تتكامل فيما بينها وتهدف جميعها إلى تحسين الأداء التربوي ورفع المردود لصالح بناتنا وأبنائنا. سيدي كمال الإصلاح الذي نسعى وسعينا إلى إدخاله منذ 2003-2004 هدفه هو تحسين النظام

التربية والتعليم على مستوى كل الأطوار في السنين الأخيرة تبرهن على أن الإرادة والعزيمة والاهتمام بهذا القطاع هو عمل استراتيجي ومستقبلي تسعى من خلاله الجزائر إلى الوصول إلى مستوى مقبول ومعترف به وبالتالي تدخل سياسة الرفع من عدد الساعات إلى أكثر من 32 ساعة في الأسبوع وربما الوصول إلى 35 ساعة في الأسبوع، أظن أن هذا من ناحية الأفاق، هو هدف مشروع من الناحية النظرية ويواكب التحديات والرهانات المستقبلية بل أكثر من ذلك تسعى الجزائر على الأقل إلى الوصول إلى مستوى مطبق ومتعامل به في كثير من الدول المحيطة المجاورة والمقابلة للجزائر على غرار أو مثل تونس، المغرب، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا... الخ، حتى لا نقول ألمانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية بحيث وصلت بعض الدول إلى أكثر من 35 ساعة في الأسبوع بل تعدى ذلك إلى 40 ساعة في الأسبوع لبعض الدول لكن السؤال المطروح معالي الوزير ألا ترون بأن بلوغ هذا المبتغى يتطلب توفير ظروف مقبولة ومحيط ملائم مثلاً للتلميذ والأستاذ والمعلم والموظف والمساعد التربوي والمفتش... الخ؟ أنظر حالة المدارس والإكاليات والثانويات، أنظر الوجبات الغذائية المقدمة، أنظر إلى كثافة الدروس وساعات النهار الطويلة دون انقطاع ولا حتى وجود ساعات وأوقات تمكن التلميذ من التوجه إلى ممارسة بعض النشاطات الترفيهية والألعاب الذكية، نعرف معالي الوزير أن التلميذ يحتاج إلى الترفيه والتسلية والنشاطات الرياضية والنشاطات الفنية حتى يحافظ على القدرات الفنية وبالتالي ينمي ويطور قدراته العلمية، لا يختلف اثنان معالي الوزير أن المحيط العام والظروف التي تحيط بالتلميذ في الجزائر تختلف كل الاختلاف عن الدول المجاورة أو المقابلة للجزائر، نعرف مثلاً أن التلميذ في هذه الدول يذهب إلى المدرسة أو الإكالية أو الثانوية من الساعة الثامنة صباحاً إلى غاية الساعة السادسة مساءً، أي إمكانية قضاء يوم كامل بالمؤسسة التعليمية تتوفر على كل الشروط والضروريات والحاجات الخاصة بالتلميذ مثل توفير المؤطرين، توفير الأكل اللازم والصحي،

على فترات عديدة مع عدم مواصلة الدراسة بدون انقطاع لأكثر من ستة أسابيع في كل فترة. لذلك رأيتم بأننا بعد كل ستة أسابيع نعطي فترة ولو قصيرة وذلك لنعطي لأبنائنا بعض الراحة وهكذا تنقسم السنة الدراسية إلى مراحل زمنية متكافئة ضمن وتيرة مدرسية مضبوطة حفاظا على مصلحة التلميذ وتيسيرا لتحصيله الدراسي وهو ما حدا بنا هذه السنة إلى إعادة النظر في تنظيم السنة الدراسية وإقامة تنظيم جديد لها من حيث وتيرة العطلة كما قلته ورزنامة الفروض والاختبارات الفصلية والامتحانات الرسمية وذلك لضمان الانسجام مع المادة 31 من قانون 2008 الذي صادق عليه مجلسكم الموقر والذي يقتضي، إخواني، أن نذهب الآن إلى 32 أسبوعا في السنة، 32 أسبوع دراسة في السنة بدلا من 27 أسبوعا حاليا وبهذا تمتد السنة الدراسية ولأول مرة في نظامنا التربوي، هذه السنة إن شاء الله كنا ننوي أن نصل إلى 35 أسبوعا ولذلك أقول يا للأسف تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، ويبقى هذا إن شاء الله إلى السنة الدراسية القادمة بعدما كانت أسابيع السنة الدراسية كما قلت خلال السنوات السابقة لا تتجاوز 27 أسبوعا على اعتبار أن الدراسة كانت تتوقف وفي أحسن الظروف في 20 ماي وفي أحسن الأحوال كذلك.

وفي نفس الإطار، تم اتخاذ قرار يخص ولايات الجنوب ويتعلق على الخصوص بتشغيل المؤسسات المدرسية وأتكلم هنا على التعليم الابتدائي ابتداءً من الساعة السابعة صباحا وهذا بداية شهر سبتمبر إلى نهاية شهر أكتوبر أي قبل دخول الشتاء ثم من بداية شهر أفريل أي حينما يأتي الربيع إلى نهاية السنة المدرسية القادمة، أقول فيما يخص الابتدائي كمرحلة أولى ونحن نفكر أن نعمم ذلك على الأطوار الأخرى فيما يخص الإكمالي والثانوي، ومن جهة أخرى نجد أن عدد أيام الدراسة في الأسبوع أربعة أيام ونصف اليوم كما نجد معدل التوقيت الأسبوعي - دائما أتكلم عن الابتدائي - لا يتجاوز 25 ساعة بعد أن كان في الماضي قبل الإصلاح 28 ساعة مع العلم أن حصة الدراسة في الطور لا تتجاوز 45 دقيقة بعد أن كانت في

التربوي الجزائري بصفة شاملة. أولا وقبل كل شيء كما قلت فهو ليس إصلاحا بيداغوجيا فقط بل إصلاحا كذلك للمؤسسات والإدارة المدرسية واكتساب النجاعة للسير الإداري والبيداغوجي وإدخال مشروع المصلحة ومشروع المؤسسة وتنظيم كما أشرت إليه مطولا الوتيرة المدرسية في اليوم والأسبوع والفصل والسنة الدراسية.

فالإصلاح اهتم كذلك بخلق توازن في توزيع الحجم الزمني بين المواد التعليمية بحسب المستويات الدراسية وفقا للمقاييس العالمية التي تمتاز بها في أرقى النظم التربوية في العالم كما أنه أعطى أهمية للنشاطات الثقافية والرياضية داخل المؤسسات وخارجها إلى غير ذلك من الأبعاد التي لا يسع الوقت لتفصيلها في هذا المقام؛ ففيما يخص مسألة التوقيت التي تطرقتم إليها سيدي كمال تجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر أصبح الآن الشغل الشاغل لعلماء التربية فيما يسمى الآن "بالكرونوبولوجيا" (La chronobiologie) التي تهتم بتنظيم القدرات الشخصية للطفل من سن الطفولة إلى بلوغ العمر لا سيما في مجال الدراسة وهكذا فإن المعمول به عالميا اليوم يتمثل في إطالة مدة السنة الدراسية وخلق تجانس بين فترات الدراسة وفترات الراحة كذلك بحيث نتجنب عطلا طويلة المدى لأنها تعزل المتعلم والأستاذ كذلك وتجعل التلميذ يفقد كثيرا من رصيده التعليمي كما نتجنب كذلك فترة الدراسة الطويلة لأنها ترهق المتعلم والأستاذ كذلك خاصة في السنوات الأولى وفي هذا الإطار توصي المقاييس العالمية المعتمدة بتخفيف اليوم بحيث يجب ألا يتجاوز اليوم للتحصيل الدراسي أكثر من ست ساعات كما توصي بتخفيف الأسبوع وبالمقابل توصي بتمديد السنة الدراسية من بداية سبتمبر إلى نهاية جوان، حيث تتراوح أيام السنة الدراسية الفعلية ما بين 175 يوما دراسيا و 214 يوما دراسيا حسب ظروف كل دولة، الجزائر لها ظروفها المناخية وفرنسا لها ظروفها المناخية وروسيا لها ظروفها المناخية إلى غير ذلك من الدول، وللعلم فإن هذا التمديد يسمح بتوسيع المضامين الدراسية بشكل متوازن

إخواني؛ أبنائنا في الولايات الجنوبية من وطننا العزيز يستفيدون من المطاعم 100% تكلمتم كذلك على الهياكل، دعوني أقول لكم كذلك بأن في هذا الجانب منذ 1999 إلى يومنا هذا بنينا ألف ثانوية، كان عندنا ألف وبنينا ألفا أي ما بيناه في عشر سنوات يساوي ما قامت ببنائه الجزائر من 1962 إلى 1999، بنينا كذلك 2000 إكمالية كانت لدينا 2500 أصبحت الآن 4500 إكمالية أي 80% أو 85% من الإكماليات، للتذكير فقط وأذكر لأن الذكرى تنفع المؤمنين بأن الاستعمار الفرنسي بنى من 1830 إلى 1962، 39 ثانوية فهذا لنؤكد للناس الذين يتكلمون عن الاستعمار الفرنسي وما قام به في الجزائر أقول لهم لو نتكلم الآن بلغة الأرقام فلدينا ما نقوله! ولكن للحديث بقية؛ إخواني الآن وقد تكلمت على ذلك أقول فقط فيما يخص البعد الثقافي والرياضي والترفيهي الذي تحدثتم عنه يا سيدي كمال فهناك اتفاقيات تعاون تم توقيعها مع وزارة الثقافة والشباب والرياضة من أجل إعطاء دفع لهذه النشاطات وتوسيع مجال ممارستها على كافة المدارس عبر التراب الوطني والجدير بالذكر أنه يوجد حاليا العديد من الأنشطة في شكل منافسات وطنية في المجال الفني والرياضي يتم في إطار منظم ومهيكل من خلال إقامة النوادي، الجمعيات والتعاونيات الثقافية والرياضية حيث تبرز بإقامة المهرجانات الوطنية المدرسية في الموسيقى والمسرح والفن التشكيلي والشعر والنثر والأنشودة وغيرها وبتنظيم للمنافسات في الرياضات والرياضة الجماعية كذلك سنويا على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الولايات، وفي نهاية المطاف على مستوى الوطن بين أحسن الفرق المتأهلة وتشارك بعد ذلك الفرق الفائزة بالمراتب الأولى وتشارك في المنافسات العربية والدولية والإفريقية وبطبيعة الحال لا يزال هناك الكثير طبعاً مما هو واجب علينا أن نقوم به. في الأخير سيدي كمال – وأنتم أترتم جانباً أساسياً – أريد فقط هنا أمام نواب الشعب الجزائري الأجلاء وأمام الرأي العام أن أجيب عن سؤال يعرفه العام والخاص وهو كثافة البرامج، وأريد أن أقول هنا للسيدات والسادة الأعضاء، الجزائر الآن حينما تتكلم

الماضي 60 دقيقة، إن هذه الإجراءات، سيدي كمال، وغيرها ستسمح لا محالة بتوفير الشروط الملائمة للدراسة بعيداً عن تأثير عوامل الطبيعة بالنسبة للولايات المعنية بارتفاع درجات الحرارة وتسمح لعامة تلاميذ أقسام الامتحانات بإتمام المناهج في الوقت المحدد مع توفير الوقت الضروري للمراجعة قصد التحضير لامتحانات نهاية السنة الدراسية ويصبح شهر جوان فترة دراسة فعلية يتم فيها كذلك تقويم المعارف والكفاءات المكتسبة خلال هذه المرحلة، وهكذا فإن الاهتمام بالشأن التربوي في مختلف سياقاته استلزم وضع المعايير والمقاييس المناسبة ضمن نظام متكامل يوجه ويقدم التلاميذ في تحصيلهم والمؤسسات في أدائها، إن تنظيمنا كذلك سيضعنا لا محالة في مراتب المنظومات التربوية الدولية التي تتراوح الدراسة بها ما بين 35 و40 ساعة في الأسبوع سنويا، فيما يخص الجانب الآخر من سؤالك سيدي كمال أقول إن ظروف التلميذ الجزائري أحسن بكثير في كل النواحي، أنا لا أتكلم عن الدول المجاورة لأن أعطيك أرقاماً، أسمحوا لي أن أقول لكم الجزائر بلد استقلاله حديث فهو من 1962 لكن ما قمنا به بعيد كل البعد عن الدول المجاورة، نحن الآن نقارن أنفسنا بالدول المتقدمة وصلنا إلى 78.5% من تلمذ أبنائنا في سن السادسة، إخواني لا بد أن تعلموا أيضاً: أبنائنا الذين أنهوا المدرسة الابتدائية وصلوا هذا العام إلى 96%، إخواني كذلك لا تنسوا بأن الآن المدرسة الجزائرية عندها 8 ملايين تلميذ والدول المجاورة نحترمها ونحبها ونقدر ما قامت به منذ زمان ولكن عندها نفس عدد السكان ولكن 50% من التمدن مقارنة بما وصلت إليه الجزائر. إخواني أقول فقط، تكلمتم عن الإطعام، الإطعام قبل 1999 كان 8% من عدد أبنائنا الذين استفادوا من الإطعام، الآن العدد 78% من أبناء الجزائر فيما يخص المدرسة الابتدائية يتحصلون على الوجبة الغذائية ويقدر الغلاف المالي بـ 13 مليار دينار بعد أن كان في 1999، 600 مليون دينار وإذا أخذنا بعين الاعتبار نصف الداخلي والداخلي سنصل هذا العام إلى 30 مليار دينار وإن الولايات الجنوبية

السيد كمال بوناح: شكرا سيدي الرئيس، أنا تعقيبي معالي الوزير، كلامي واضح ومن خلال تدخلتي قلت إن الإرادة والعزيمة والاهتمام بهذا القطاع هو عمل استراتيجي ومستقبلي بالنسبة للجزائر، ونعرف أن قطاعكم أو وزارتكم سعت ومازالت تسعى وأنا على يقين أنها مازالت تسعى إلى الاهتمام وإعطاء العناية الكافية لهذا القطاع لأنه سواء أبيننا أم كرهنا هو قطاع استراتيجي وهام بالنسبة للمستقبل وبالنسبة لمستقبل الجزائر، للوصول إلى مستوى مقبول ومعترف به وأعطيت الأمثلة على أساس أننا كنا في المرتبة 27 أو 28 بالنسبة للجزائر بالنسبة للترتيب أو المقارنة بكثير من الدول ونعرف حتى أنه فيه دول فيها 42 ساعة في الأسبوع ولا أذكر اسمها ولكن 42 في الأسبوع، نحن مع هذا الهدف.

أنا أنظر من الجانب السوسولوجي، من الناحية البيداغوجية من ناحية التكوين ومن ناحية البرامج هذا موضوع نتفق فيه وفيه مجهودات بذلت وفيه عمل متواصل لكن معالي الوزير القضية ليست خاصة بهذا القطاع فقط بل بالنسبة للتعليم، بالنسبة للتربية، أتكلم وأقول العمل في إطار التنشئة الاجتماعية لا بد لكل الأطراف أن تدخل في هذه العملية لكي نساعد القطاع ونساعد المدرسة ونساعد المؤسسة أنا مع الوصول إلى 40 أو 35، أنا مع هذا الهدف المنشود لكن السؤال المطروح من حيث الدوام أو نصف الدوام، سيدي الوزير هل المؤسسة أو المدرسة الجزائرية في المرحلة التي نتكلم عنها عندها إمكانية أو قدرة حتى تتكفل بالتلميذ من الساعة الثامنة إلى الخامسة؟ السؤال مطروح، لا بد أن نذهب إلى تجهيز مؤسساتنا، أنا كنت أحضر الدكتوراه في فرنسا، درست سنتين كمتطوع للجزائريين في مدارس حيث الطفل من الثامنة صباحا إلى الخامسة أو السادسة مساءً لكن عنده الترفيه، عنده الملاعب، عنده المرافق، عنده قاعات يقوم بالموسيقى، نعرف أنه عندما نأخذ التلميذ يوما كاملا لا يبقى عرضة للشارع هذا شيء مهم جدا ونقل من الأعباء بالنسبة للأباء، نعرف أنه في إطار الأسرة النووية، المرأة تعمل

عن البكالوريا؛ البكالوريا يجب أن تعلموا أنه امتحان غير جزائري، امتحان دولي تشرف عليه اليونسكو، البكالوريا يا إخواني البرامج تأتي من اليونسكو في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم إلى غير ذلك الشيء الذي نقوم بتسطيره نحن هو اللغة العربية فقط وحتى الفلسفة تأتينا من هناك، إذا أردنا ذلك وأردنا تطبيق هذه المعالم وهذه البرامج في البكالوريا الجزائري يصبح كما هو الحال اليوم بكالوريا دولي يعترف به عبر كل دول العالم، حينما تتحصل على البكالوريا الجزائري تذهب إلى فرنسا أو أمريكا أو روسيا وكلهم سيُعترف به. الآن سمعت هنا وهناك لأننا بدأنا الإصلاح وتسيست الأمور وأصبحنا نقول كثافة البرامج إلى غير ذلك، سيدي كمال اسمح لي، أنت أستاذ وأنت تعرف كما أعرف وتفضلت وقلت إن ساعات الدراسة فيما يخص السنة الثالثة ثانوي – والسيد كمال قد تطرق إليه – عندي هنا الجدول، ألمانيا 40 ساعة، إسبانيا 36 ساعة، إيطاليا 33 ساعة، فنلندا 38، بلجيكا 37، فرنسا 36، الجزائر 32، هذه كثافة البرامج، السؤال المطروح، هل هؤلاء الناس يريدون أن يصلوا بنا حتى يصبح البكالوريا الجزائري بكالوريا نحذف منه الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء يبقى بكالوريا جزائريا، إذا كنتم أنتم متفقين عليه فأنا معكم، إذا اتفق معه الشعب الجزائري فأنا معكم ولكن يصبح بكالوريا جزائريا، ولكن اسمحو لي أن أقول لكم إخواني، المدرسة تعلم الجزائريين لكي يعملوا ولكي يتحصلوا على شيء، ساعدونا؛ إن الجزائريين لا يدرسون كثيرا، نحن لا ندرس كثيرا ولا نعمل كثيرا، دعوني أقول لكم إن الألماني يعمل 40 ساعة ولذلك يصنع (Mercedes) و(BMW) فلنعمل إخواني ساعدوني، أنا وحدي لا أستطيع، ساعدوني ببارك الله فيكم وشكرا.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، الدعم جاء من خلال التصفيق، أعود فأطرح السؤال على السيد كمال بوناح هل يريد التعقيب على ما جاء في جواب السيد الوزير؟ الكلمة لك.

حاجيات أبنائنا وكذلك غطينا الأغلبية الساحقة في ولايات الجنوب ولذلك أنا حينما أتكلم باستطاعتنا الذهاب إلى الدوام الواحد فيما يخص الابتدائي لكن بشرط سيدي كمال لا بد أن نعلم جيدا الإطعام ليس فقط على عاتق الدولة، الأولياء لا بد أن يشاركوا وسمحوا لي إخواني، أنا تحدثت مع الوزير التونسي وقلت له سيدي الوزير: كيف تعملون فيما يخص الإطعام؟ قال لي الدولة لا توفر الإطعام بل الأولياء، نحن نساعد الناس الذين يساعدون على الإطعام، نساعدهم عن طريق الجباية، الدولة الوحيدة التي تمنح كل شيء المدرسة مقابل لا شيء، الأكل مقابل لا شيء، كل شيء مقابل لا شيء أنا أبارك هذا ولكن اسمحوا لي إخواني، أنا أخوكم وأقول لكم شخصيا، البترول عندنا اليوم أتظنون أنه سيدوم؟ الناس يجب أن يشاركوا، الذي لا يملك شيئا نساعد، تمنح له المنحة، تمنح له الأكل لكن اسمحوا لي أقول لكم أنا لا أعطي أموال الجزائريين للناس التي ليست بحاجة لها، الله يبارك لهم، ولكن لا أعطي لهم أموال الدولة. الإطعام يذهب إلى الناس المتواجدين في القرى والمداشر، لسنا في عملية تضامنية في المدرسة، المدرسة والأكل والإطعام يذهب كي نضرب التسرب المدرسي، هذا هو السيد كمال الذي لا بد أن نعلم به. الدولة الآن تنفق 13 مليار دينار فيما يخص الابتدائي و30 مليار دينار في الإطعام فيما يخص النصف الداخلي، الإجمالي والثانوي؛ سيدي كمال أنا كذلك أريد أن أحلم معك، أريد كذلك أن أرى كل الجزائريين يذهبون في الصباح ويخرجون في المساء ويأكلون ويشربون ويجدون المطاعم ولكن يا سيدي كمال هم ثمانية ملايين، ثمانية ملايين تلميذ، الدولة هذه اسمحوا لي أن أقول لكم تعمل ورئيس الجمهورية - بارك الله فيه - أعطاني كل ما طلبته ولكن إخواني لا أستطيع أن أطلب من رئيس الجمهورية شيئا لا يملكه، الحديث قياس، بارك الله فيك.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع الثقافة والسؤال الذي سيقدم به السيد محمد زكرياء فليتفضل.

والزوج يعمل وبالتالي الطفل في بعض الأحيان يبقى عرضة للشارع أو يبقى عرضة للمحيط الخارجي. نتمنى أن يبقى التلميذ في المدرسة ونحبذ ونشجع هذا الطرح لكن بالمقابل المواد الذكية - معالي الوزير - لا بد أن نعطيها، لأنها هي الأساس التي تصقل الذهن وعقل الطفل وتهذب حتى خلقه وسلوكه. نرى مثلا الموسيقى والفن والمسرح والرياضة هذه كلها عوامل تشجع العملية البيداغوجية، أظن أنك توافقني وتشجع العملية البيداغوجية وبالتالي نستطيع أن ننشئ جيلا أو أجيالا في المستقبل تكون في مستوى طموح الجزائر؛ مرة أخرى نشكركم ونشكر القطاع ومن خلالكم نشكر كل الأسرة التربوية على الجهود التي تقوم بها ونتمنى التوفيق والنجاح للمدرسة الجزائرية وبارك الله فيكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال، أسأل السيد الوزير هل لديه ما يضيف؟ الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس، فقط أردت أن أكمل ما جاء به السيد كمال فهو يتكلم عن تجربة خضناها على مستوى ولاية قسنطينة وهو أستاذ في جامعة قسنطينة، طبقنا في قسنطينة منذ عامين نظام الدوام الواحد أي التلميذ يدخل في الساعة الثامنة ولا يخرج من المؤسسة إلا بعد الساعة الثالثة، قمنا بتجديد الإمكانيات على مستوى الوزارة والسيد الوالي السيد بوضياف مشكور على الجهود التي قام بها على مستوى الولاية، ساعدنا كذلك خاصة في مشكل الإطعام، سيدي كمال لا بد أن تعلم أنه حينما يكون عندك 8 ملايين تلميذ مشكل الدوام الواحد مرتبط بالشيء الأساسي وهو الإطعام. التلميذ حينما يدخل على الثامنة ويخرج على الرابعة أو الخامسة أو على الثالثة لا بد له على الأقل بعض الاستراحة كما تقول أنت والإطعام، نحن الآن، الإمكانيات التي عندنا سمحت لنا أن نغطي 78% كما قلت في الابتدائي من

أو المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة إلا أن ما يلاحظ الآن من تشويه لمحيطها نتيجة البناءات الفوضوية وعدم احترام النصوص القانونية (le PDAU et POS) أي المخطط العمراني الرئيسي ومخطط شغل الأراضي ورخصة البناء وعدم احترام النسق العمراني الخاص بتلك المناطق يجعلنا نتخوف من أو عن مصير هذا التراث الذي هو مصدر اعتزازنا وأمانة بين أيدينا.

معالي وزيرة الثقافة وعليه شعور منا بواجب لفت انتباهكم وانتباه مختلف المعنيين بالموضوع اسمحوا لي أن ألقى على معاليكم السؤال الشفوي الآتي أو الأسئلة الآتية:

أولاً، هل يمكن القول إنه وبعد إصدار هذا القانون الرامي إلى المحافظة على هذا التراث قد وقع تحسن في الموضوع وهل هو محترم من طرف السلطات المحلية؟

ثانياً، ما هو انطباعكم وتقويمكم للوضعية خاصة وأنتم قد قمتم بزيارة إلى غرداية مؤخراً حينما كتبت هذا السؤال الشفوي معناه في 15 ديسمبر 2009؟

ثالثاً، ما هي الإجراءات والتدابير العملية التي سوف تقوم بها دائرتكم الوزارية لتفعيل هذا القانون ميدانيا لتدارك الوضع والحد من تدهور هذا التراث العظيم؟

ولكم جزيل الشكر وخالص الامتنان والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد زكرياء، الآن الكلمة للسيدة وزيرة الثقافة، فلتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة الثقافة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة الأعضاء، أيها الحضور الكريم، صباح الخير عليكم، وأيامكم وأيام الجزائر والجزائريين كلها إن شاء الله سعادة.

السيد محمد زكرياء: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس المجلس الفاضل، معالي السادة الوزراء، زميلاتي زملائي المحترمون، السادة الحاضرون السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي لمعالي وزيرة الثقافة: طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. إسمحوا لي أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي الآتي:

من المعلوم أن القطاع الثقافي يعتبر قطاعاً هاماً ومعتبراً وحساساً لإحياء ذاكرة الأمة والحفاظ عليها وعلى الشخصية وعلى الهوية الوطنية وقد عرف في السنوات الأخيرة تحسناً نوعياً ونتائج ملموسة بفضل الجهود الجبارة لوزارةكم التي تستحق كل التقدير رغم الصعوبات الميدانية المعتبرة معالي وزيرة، إلا أننا نلاحظ نوعاً من الإهمال واللامبالاة من لدن بعض الأطراف بالتراث المعماري والعمراني المادي خاصة في المستوى الوطني بصفة عامة وبخاصة في المناطق التي تزخر بتراث معماري وتاريخي يعود أحياناً إلى عصور ما قبل التاريخ مما جعلها تصنف ضمن قائمة التراث الوطني كتلمسان وقصبة العاصمة وناحية وادي ميزاب وقسنطينة وتيبازة وتيمقاد وقلعة بني حماد وغيرها، منها ما هو مدرج ضمن قائمة التراث العالمي مثل سهل وادي ميزاب في عام 1982 وقطاعاً محمياً بموجب قانون التراث 98-02 وتيبازة وشرشال المصنفتان في سنة 2002 في قائمة التراث المعرض للخطر نتيجة التوسع العمراني، وقد بادرت وزارتكم أي وزارة الثقافة مشكورة بإنشاء ديوان لحماية التراث الثقافي كان له الأثر الإيجابي من ناحية الترميم للقصور القديمة ثم القانون السالف الذكر الذي يحدد بوضوح المراكز التاريخية ووسائل حفظها وهو ما يسمى بـ (PPMV)

من الأشياء في وزارة الثقافة لما نصنف نستطيع أن نصنف تحفة متنقلة نستطيع أن نصنف مبنى، نستطيع أن نصنف موقعا وقانون 1998 جاء بتصنيف جديد هو تصنيف المجمعات السكنية كقصة العاصمة أو قسنطينة أو تلمسان، كهضبة وادي ميزاب، نصنفها والقانون واضح كما قلت يرشد كيف يتم التصنيف؟ جزء عند اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية التي تشمل كل القطاعات التي لها علاقة، ثم يذهب الملف إلى كل الوزارات ثم ينتقل إلى مجلس الحكومة الذي يصنف المجمعات كقطاعات محفوظة، ثم القانون يقول لما تصنف مجمعا سكنيا كقطاع محفوظ أدوات التخطيط (Les instruments de planification) لا تصبح تنتمي لوزارة السكن والتعمير والتي وزيرها صديق حميم لكن الأدوات تصبح أدوات قانون التراث، وفي هذا النطاق في وادي ميزاب، في قصة الجزائر، في قصة قسنطينة، ودلس وتلمسان وندرومة هاته الأخيرة التي صنفتها في مجلس الحكومة لا يطبق عليها (Le plan permanent (POS) بل هو المخطط الدائم de sauvegarde et de mise en valeur).

إن هذا المخطط، النصوص أيضا واضحة تقول كيف يجب إعداده لابد من أن وزير الثقافة، وزير مكلف بالثقافة يتصل بوالي الولاية أين يتواجد موقع هذا المجمع، يطلب منه أن يطلب من المجلس الولائي كي يرخص لفتح دراسة هذا المخطط والقانون والنصوص تقول بأن هذا المخطط لابد له من مكتب دراسات، له رئيس مشروع مختص، والخبير من يعطي له رخصة؟ وزارة الثقافة، ليست وزيرة الثقافة بل هناك لجنة قانونية، فيها مختصون، خبراء يقولون هذا مختص، وهذا غير مختص ويجب أن تأخذ من تلك القائمة كما تسمعون في أوروبا يسمونهم (Les architectes du patrimoine) عندهم قائمة وطنية نحن أيضا نملك قائمة وطنية.

هناك إجراء طويل لماذا؟ لأنه لابد أن تستمع لجميع الجهات والناس الذين لهم دخل لماذا؟ لأن المجمعات السكنية ليست فارغة، نسميها الممتلكات الثقافية الحية (Les biens culturels vivants) معناها مسكونة، هنا يأتي دور التعمير والولاية والبلدية

أبدأ لأقول لأخي العضو "لا تعلم لليتيم البكاء" أنا أوافقك 100% لكن نكون كلنا مسؤولين يجب أن نذكر أن قانون 98-04، المتعلق بحماية التراث الوطني قانون أصدرته الجزائر في 1998 واسمحو لي، أنا أحترم كثيرا هذا المنزل ومنزل المجلس الشعبي الوطني لأنني كنت نائبا والسيد الرئيس كان رئيس المجلس والدولة الجزائرية اتخذت قانون التراث في 98 في فترة كانت صعبة جدا البعض يسميها سنين الجمر والآخر يسميها السنين السوداء، هي فترة كانت اسمحو لي "الطايح أكثر من النايض" والههم الوحيد وهذا طبيعي لكل جزائري وجزائرية كان كيف نتفادى انهيار الدولة والمجتمع والأفراد؟ فتأتي الدولة الجزائرية بهذا القانون فبالنسبة لي أن هذا فعل حضاري سامي جدا وكأن الدولة الجزائرية كانت تقول للعالم اتخذ هذا القانون لحماية التراث لأقول إن الجزائر لن تموت أبدا، هذا مهم، لكن اتخاذ قانون 1998 وأنتم مشرعون تعرفون أن القانون الذي لا يملك نصوصا تطبيقية لا يطبق فانتظرونا؛ الجزائر انتظرت حتى 2003 وبدأنا في إعداد النصوص التطبيقية لكي نستطيع تطبيق هذا القانون المهم جدا، الحمد لله هذا أيضا عنده معنى، لماذا 2003؟ لأن الجزائر - والحمد لله - تعافت وجاء فخامة الرئيس بسياسة الوثام ثم المصالحة وأصبح الجزائريون يهتمون بمشاكل الشعوب وليس مشاكل موت أو حياة فاتخذنا يا أخي العضو من 2003 إلى 2006 حتى استكملنا أكثر من 30 نصوصا تطبيقية لهذا القانون من مراسيم تنفيذية وقرارات مشتركة، ما معنى هذا؟ معناه أنه لا يجب أن نتخذ 1998 كسنة انطلاق، يعني من المنطق العلمي، يجب أن نتخذ 2006 كسنة انطلاق، معناه أنه من باب الموضوعية العلمية وأنا من تكوين رياضي علمي، هل يصح لشعب، لدولة، لمجتمع أن يتكلم عن حصيلة لمدة أربع سنوات؟ أنا لا أظن، نحن بدأنا وانطلقنا في التطبيق الصحيح منذ 2006 يعني لما استكملنا ترسانة النصوص التطبيقية والصرحة غير الخير بطبيعة الحال هناك مشكل تطبيق لماذا؟ لأن المفهوم جديد، إسمحو لي أن أتحدث قليلا عن البيداغوجية، تعلمتها أنا عن خبراء التراث الذين علموني كثيرا

وحتى أكون موضوعية هناك فرق كبير جدا بين وضعية 2006 ووضعية اليوم، هناك تطور، هل هذا يكفي؟ بطبيعة الحال لا، لا يكفي لابد أن نتطور أكثر وحتى أجيبك بدقة فيما يخص وادي ميزاب، إذن تجسيدا لمفهوم القطاعات المحفوظة تم إنشاء وتحديد العديد من المدن العتيقة على شكل قطاعات محفوظة كقصة الجزائر وسهل وادي ميزاب والمدينة العتيقة لقسنطينة سنة 2005 والمدينتين العتيقتين لكل من تنس بولاية الشلف ودلس بولاية بومرداس سنة 2007 وفي سنة 2009 تم صدور خمسة مراسيم تنفيذية تتضمن إنشاء القطاعات المحفوظة للمدن العتيقة لكل من ميلة وقرية آيت القايد بولاية تيزي وزو وقصر تامرنة بالوادي والمدينتين العتيقتين لندرومة وتلمسان وفي اجتماعها الأخير صادقت اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية التي ينص عليها القانون على إنشاء القطاعات المحفوظة للمدن العتيقة لكل من القصر العتيق لورقلة والقصر العتيق للأغواط والحي العتيق الأعشاش والمصاعبة بالوادي، وبعد هذه المصادقة بعثنا الملف لكل الوزارات المعنية حتى يتم برمجتها في مجلس الحكومة الذي يقرر أن يصنف أو لا.

أما بالنسبة لإجراءات التكفل بحماية وإعادة الاعتبار للقطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب الذي يضم أكثر من 150 ألف ساكن فإنه مباشرة بعد صدور المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء هذا الأخير قامت الوزارة سنة 2006 بإخطار السيد الوالي قصد إصدار القرار المتضمن مباشرة إعداد المخطط الدائم لحماية واستصلاح القطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب بعد مداولة المجلس الشعبي الولائي حيث أسندت عملية إعداد هذا المخطط إلى مكتب دراسات مؤهل قانونا طبقا للمرسوم التنفيذي 03-322 المؤرخ في 5 أكتوبر 2003 والمتضمن ممارسة الأعمال الفنية والممتلكات العقارية الثقافية المحمية والذي يشترط فيه على صاحب هذا المشروع أن يوكل تنفيذ العملية إلى مهندس معماري كرئيس مؤهل رئيس مشروع،

وسونلغاز والسيد سلال المكلف بالمياه، كل القطاعات المعنية بطبيعة الحال والمخطط الدائم يدرس.

أخي العضو أنا أشكرك على هذا السؤال، هذه الإجراءات الوطنية أنت ذكرت أنه من بعض المجمعات السكنية فيها التي هي مصنفة عالميا، معناها أن مسؤولية الوطن وكل الجزائريين لكن أيضا مسؤولية عالمية لأن اليونسكو لم تحتم وتفرض علينا التصنيف نحن الذين طلبنا إذن اليونسكو، تقول أعطيك (Label) لكن عندي حق الطعن لأنني منحتك (Label)، إذن مواقعنا والمجمعات التي هي مصنفة وطنيا وعالميا والتي هي 7، ليس لدينا 70، إن شاء الله يأتي يوم ويكون لدينا 70 لأنه في المستقبل إن شاء الله تأتي بالسواح ولا تأتي بالسواح الذين لا يدفعون شيئا، أجب السياح الذين يملكون الأموال، لأن السائح الذي يبحث عن الموقع المصنف معناها عنده مستوى، عنده أموال، لأن اليونسكو تتابعنا خطوة بخطوة وأعلمكم أنه منذ شهرين خمنوا من كان هنا في الجزائر؟ اللجنة العالمية للممتلكات الثقافية (Le comité du patrimoine mondial).

أتوا، جمعوا كل المنطقة العربية وكل دولة، قالوا لنا أعطونا كل الملفات المتعلقة بمواقعكم، المواقع المصنفة عالميا والمجمعات وذهبوا إلى القصة وصدقوا فيها، طلبنا منهم التصنيف يقول لك أعطيك التصنيف لأسباب، فإخواني اسمحوالي لأقول لكم بأن الاندثار معناه لم يبق معلم أو مجمع مصنف، ذهب التصنيف، يمكن أن يحدث لكن ليس بالترتيب أي بالزلال مثلا، بل بالتشويه، كيف يأتي التشويه؟ يأتي شخص يقول لك أنا أرمم لكنه لا يحترم النصوص التطبيقية التي تنص على كيفية الترميم، يشوه فيأتي بالإسمنت يلصقه في غرداية أو القصة مثلا، تأتي اللجنة للممتلكات الثقافية أو لجنة اليونسكو وتقول لك نزعت أسباب التصنيف إذا لم يبق معلما وتنزع لك التصنيف، هذا معناه أن مسؤولية الحفظ، هي مسؤولية وزارة الثقافة ولكن مسؤولية الدولة بكل مؤسساتها

المكلف بإنجاز هذا المخطط بصدد الانتهاء من إعداد المرحلة الأولى المتعلقة بعملية التشخيص ومشروع التدابير الاستعجالية عند الاقتضاء حيث ستنتقل جلسات التشاور في بلدية غرداية والبلديات التي لها علاقة، إذن جلسات التشاور بشأنها خلال شهر أفريل إن شاء الله من هذه السنة وفق الإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 03 - 322 إن هذه الجهود تندرج ضمن الأهمية البالغة التي توليها الوزارة الجزائرية لهذا المركز التاريخي وتعاملها بجدية مع ما تمليه المتطلبات الحالية.

في مجال ترميم وحفظ هذا الأخير والذي يتطلب تنسيق الجهود مع القطاعات المعنية لاسيما الجماعات المحلية والسكن وال عمران والتهيئة العمرانية والبيئة والسياحة من أجل تحقيق مشروع متجانس ومتكامل في إطار احترام أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط الشغل والأراضي وكذا التعليمات التي يملها المخطط الدائم لحماية واستصلاح القطاع المحفوظ.

وأعلمكم أن اللجنة الدولية للتراث الدولي تنتظر مشروع المخطط لكي تبحث فيه ولها الحق بأن تتدخل لأننا نحن من طلبنا بأن تتصرف.

إضافة إلى هذا المشروع وبغية الحفاظ على التراث المادي للمنطقة (منطقة وادي ميزاب) والمنطقة المجاورة له عكفت وزارة الثقافة على إدراج جملة من المشاريع في إطار مختلف برامج التنمية المركزية والمحلية نذكر منها دراسة وترميم الأبيار التاريخية المتواجدة عبر الولاية، دراسة وترميم النظام التاريخي لتقسيم المياه، ترميم القصور المصنفة التالية: «العطف، بنورة، بني يزقن، غرداية، مليكة ومتليلي وبريان والقرارة والضاية».

دراسة مخطط حماية الموقع الأثري لقصر المنيع، إنجاز الدراسات لترميم أربعة مساجد كبيرة متواجدة بولاية غرداية، جرد وتبيين المعالم التاريخية للمنطقة، إنجاز الدراسات لإعداد مخطط حماية وترميم قصر المنيع العتيق، إنجاز عملية

واليا فإن مكتب الدراسات المكلف بإنجاز هذا المخطط بصدد انتهاء المرحلة الأولى المتعلقة بعملية التشخيص ومشروع التدابير الاستعجالية، إسمح لي سيدي الرئيس، هذه المجمعات و المدن العتيقة أصحاب التراث على حق إذ سموها التراث الحي، لأنه مسكون، فيه ناس ليس لديهم ثقافة مادية فقط، عندهم أيضا تراث لا مادي، هذا المخطط الدائم يشبه - إذا سمحتم - وصفة طبيب، لما يكون عندنا إنسان مريض خاصة إذا كنا نحبه نذهب به إلى المستشفى، حين يصل هناك يذهب إلى دائرة الاستعجال فيتكفلون به كما هو معمول به في حالة الاستعجال، إذا كان مثلا عنده نزيف، يوقفون ذلك النزيف، الأستاذة شاشوة أليس كذلك؟ وبعد الاستعجال يذهبون به للمختصين للقيام بـ (Check Up) ويقررون العلاج هكذا وهكذا، الإنسان الذي تحبونه إذا مرض كثيرا ووقعت له حادثة والدم ينزف منه، فأنتم طبعا لن تأخذوه إلى الميكانيكي بل إلى المستشفى، إلى الاستعجال ثم عند المختصين، التراث نفس الشيء، مرض، نحبه نذهب به إلى المختصين، أول شيء نذهب به إلى الاستعجال إذن مكتب الدراسات في المخطط الدائم لابد أن يعطيني وصفة الاستعجال، هاهو التشخيص، وليس كل شيء على ما يرام! والاستعجال هذا ما يجب أن نقوم به.

ثانيا: يأخذه خبراء، كل مختص في الرأس، أو اليد هذا هو المخطط الدائم وأخيرا يعطيني الوصفة المدققة، يجب أن تعلموا أن المخطط الدائم هي ملفات ضخمة والقانون يقول إن هذا المخطط يوجب على كل الناس احترامه، الدولة من الأسفل إلى الأعلى والمواطنين بطبيعة الحال، فإذا كانت مؤسسات الدولة لا تحترمه، لا يمكن أن يحترمه المواطن وإذا أردنا أن جميع الناس تحترمه لابد على الدولة أن تكون هي الأولى لتعطي المثل، إذن كل مؤسسات الدولة في الهرم من الأعلى إلى الأسفل يعني من الوزير إلى البلدية هم الأوائل الذين يجب عليهم أن يحترموا حتى نستطيع أن نقول للمواطن يجب أن تحترم هذه القوانين وهذا المخطط الدائم؛ واليا فإن مكتب الدراسات

معالي الوزيرة أشكركم جزيل الشكر على التوضيح الهام الذي قمتم به، وأنا لا أشك بأنكم واعون بأهمية قضية التراث هذا لا أشك فيه (اسمعي أنا لا أبيع التمر في تفرقت بل على علم أنك تعلمين بما يجري...) إذن أنا أؤمن ما قلتموه في مداخلتكم هذه ومتفق كذلك معكم بأن هذا القطاع هو من مسؤولية مختلف الوزارات أو الجهات وأعني بذلك وزارة السكن، وزارة السياحة والتهيئة العمرانية والبيئة وغير ذلك.

الهدف الأساسي من إلقاء هذا السؤال الشفوي – الآن الحق أنني مرتاح لجوابكم وبدون مجاملة وأتمنى أن يرى النور في الواقع المعيشي – هو ما نراه الآن وأنتم قد لاحظتموه طبعاً ما دام أنكم معنيون بالأمر بالدرجة الأولى ما يقع من تدهور في هذه المحيطات وفي هذه المناطق ولا أقصد منطقة وادي ميزاب بالذات وإنما أقصد حتى في أماكن أخرى، هذه البناءات الفوضوية التي تشوه هذا التراث، يعني بكل صراحة أظن أننا لم نترك شيئاً لأولادنا وهذا السائح الذي تكلمتم عنه عندما يأتي ليدفع أظن أنه لن يجد شيئاً يدفع من أجله.

الوضع في منطقتي يحتاج إلى استعجال وإلى الحد من هذا التدهور خاصة وأننا فتحنا باب (La mise en conformité) ونحن على علم بما يجري وعندي سؤال لو سمحتم بدون إحراج: لاحظنا بأن هناك بناية موجودة في رأس الجبل تابعة لوزارةكم بكل صراحة سكان المنطقة يقولون: ما معنى المحافظة على النسق العمراني وفي نفس الوقت بناء بناية على رأس جبل تشوه المنطقة؟ واسمحوا لي ثانية وبدون إحراج وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً، أسأل السيدة الوزيرة هل لديها ما تضيفه أو ما تعقب على كلام السيد زكرياء؟

السيدة الوزيرة: شكراً سيدي الرئيس، أخي العضو تلك البناية هي مشروع دار الثقافة، كل الناس تعرف وقانوننا أيضاً أن لكل ولاية دار للثقافة أي في مقر

تثمين المعالم التاريخية للقطاع المحفوظ لسهل وادي ميزاب عن طريق الإنارة.

الدراسات المتعلقة بإنجاز متحف بغرداية، ترميم القصور والمعالم التاريخية لمتليلي وبريان والقرارة والمنيعية، ترميم القصر القديم لمتليلي، إنجاز دراسات ترميم ساحة سوق بريان وواجهات القصر العتيق، إنجاز دراسات لإعداد مخطط حماية واستصلاح المواقع الأثرية لقصر أولاد الذيب، وقصر سيدي بلقاسم وقصر قصير.

إنشاء المتحف الجهوي بالمنيعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-401 المؤرخ في 29 نوفمبر سنة 2009 أين ستودع المجموعات الأثرية والطبيعية لمنطقة غرداية الغنية بتراثها الثقافي المادي وغير المادي قصد حفظها ودراستها وترميمها وعرضها للجمهور الواسع وبالنظر إلى صعوبة وحجم المهام الواجب اتخاذها لتنفيذ المخططات الدائمة لحماية وتثمين القطاعات المحفوظة المنتشرة عبر التراب الوطني والمرتبطة بتنوع الأشغال والكم الهائل للمتدخلين فيها، أعدت وزارة الثقافة مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة ستسند إليها مهمة رئيسية إلى جانب مهمات أخرى تتمثل في السهر على ضمان تطبيق هذه المخططات الدائمة احتراماً للقانون.

أخيراً، أشكر أخي العضو وهذا المجلس الموقر وأقول فقط كما يقول خبراء التراث، إن التراث الوطني يعتبر سلفاً وديناً ليس ملكاً لنا نحن الأحياء وإنما هو لأولادنا وأولاد أولادنا الذين ينتظرون منا إرجاعه لهم في أحسن حالة وهذه أكبر مسؤولية، وشكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيدة الوزيرة على ردها الضافي على سؤال السيد محمد زكرياء، الآن أسأل السيد محمد هل يريد إضافة شيء أو طرح سؤال تعقيباً على السيدة الوزيرة؟

السيد محمد زكرياء: شكراً سيدي الرئيس،

السيد العمري لكحل: شكرا للسيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم . السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدتان والسادة معالي الوزراء الأفاضل، السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام، زميلاتي زملائي أعضاء المجلس الموقر، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. يشرفني أن أتوجه بالسؤال الشفوي إلى السيد الفاضل معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي هذا نصه:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

معالي الوزير الفاضل، لا نستطيع الكلام عن إصلاح منظومة التعليم العالي بدون التفكير في الإصلاح الفعلي للخدمات الجامعية، هذه الخدمات سخرت لها بلادنا مبالغ جد ضخمة لم تشهدها أي دولة في العالم، ولم تقابلها نتائج تعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة.

معالي الوزير الفاضل، ألا ترون أنه حان الوقت للتركيز على النتائج أكثر من العمليات باعتماد نظام جديد يضع حدا لاستنزاف أموال الدولة ويضمن استقلالية الطالب في اختيار نمط حياته وفقا لظروفه الاجتماعية لتمكينه من الاهتمام بدراسته والارتقاء بمستواه الأكاديمي كأول هدف جاء من أجله؟ سيدي الرئيس، ذلك هو نص السؤال الشفوي أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لكحل، الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم.

الولاية، وأخبرك خيرا أن المشروع بدأ بمبالاة من طرف مديرية الثقافة السابقة، ثم حصل تغيير ومدير الثقافة الجديد كتب لنا وتكلم عن المشكل وبعثنا وفد تفتيش من وزارة الثقافة وقد استقبله السيد الوالي والذي قرر ووزارة الثقافة تنحية هذا المشروع من ذلك المكان ونقله إلى جهة أخرى احتراماً لقانون التراث وللمقاييس التي يلزمنا إياها المخطط الدائم، والذي هو في الإنجاز، لكن وزارة الثقافة هي الأولى باحترام القانون وأخبركم خيرا أنه كان في - الحقيقة - تناسق تام جدا بين وزارة الثقافة وولاية غرداية لتوقيف هذا المشروع ونقله إلى جهة أخرى حتى لا يخرق القانون، وعلى هذا الأساس قلت إن شاء الله ولمدة ست سنوات سنضع حوصلة يعني من سنة 2006 سننتظر عشر سنوات للتفقه في القانون وهذا لا يخص وزارة الثقافة فقط بل يعني كل المسؤولين ويلزم هضم هذا القانون وخاصة ترسانة النصوص التطبيقية وإن شاء الله بعد عشر سنوات سنضع حوصلة موضوعية ونسأل أنفسنا ماذا فعلنا وماذا لم نفعل؟ وأين أصبنا وأين أخطأنا؟ أخي العضو إنني متفقة معك إلا في شيء: أنت متشائم وأنا متفائلة لأن القانون لما مر بالمجلس الوطني في 1998 كنا يومها عددا قليلا بالمجلس، اليوم نحمد الله الصحافة تتكلم يوميا عن هذا الموضوع وهناك كثير من الأسئلة الشفوية تتحدث فيه أيضا يعني أن فيه اهتمام؛ ثانيا كثير من الولاة يكتبوننا ويطلبون منا أن نبعث لهم خبراء وقائمة لمكاتب الدراسات التي تختص بالتراث، وإن شاء الله في برنامج فخامة الرئيس لسنة 2010 و2014 سيرى إن شاء الله ثمار الترميم بأتم معنى الكلمة وذلك في إطار احترام القوانين والمراسيم التي تؤطر التراث والترميم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة، شكرا للسيد محمد زكرياء لإثارته هذا الموضوع الحساس والهام وإن شاء الله هذا التفاؤل لا يبقى خاصاً في جهة واحدة بل يكون عاما لكل الجزائريين وخاصة للمناطق التي تعنيها هذه المشاريع. ننتقل الآن إلى قطاع التعليم العالي والكلمة إلى السيد العمري لكحل.

الوطني للخدمات الجامعية بإحداث مديريات للخدمات الجامعية في مختلف المدن الجامعية وهي المديريات التي باشرت مهامها مع مطلع جويلية 2005 وتستند هذه الهيكلة إلى رؤية إصلاح تقضي بالتميز بين ثلاثة فضاءات: هي الإقامة الجامعية بوصفها فضاء للتسيير والتكفل بالحياة اليومية للطالب، مديرية الخدمات الاجتماعية وهي موجودة على مستوى الولاية بوصفها فضاء للتنسيق وتسيير المهام المشتركة المتعلقة بالإطعام والنقل والمنح والهيكل الثالث هو الديوان الوطني للخدمات الجامعية بوصفه فضاء للمتابعة والمراقبة والتقييم والاستشراف.

إن هذا المسعى الإصلاحي هو مسعى متواصل عبر عدد آخر من التدابير مثل منح خدمات التنظيف والحراسة في عدد من المؤسسات الجامعية الجديدة لمؤسسات متخصصة وحث المؤسسات الخدمائية على الاستفادة من فضائل التسيير عن طريق الامتياز وكذا اعتماد أفضل للخيارات المتاحة لتسيير الإعانات المخصصة للخدمات الجامعية من إيواء وإطعام ونقل من منطلق يقوم على المزوجة بين مبدأ الإنصاف ومبدأ الفعالية ويهدف إلى ترشيد الاتفاق وعقلنة التسيير وتعزيز الشفافية من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة وترقية إطار الحياة والمعيشة لفائدة الطلبة، وما دتم سيدي العضو قد أشرت في سؤالكم إلى ضرورة التركيز على النتائج فإن الاستثمار غير المسبوق الذي استفادت منه المنظومة الفرعية للخدمات الجامعية في السنوات الأخيرة أو بالتدقيق في السنوات العشر الأخيرة وكذا التدابير المتخذة على صعيد عصرنة التسيير أدت إلى معالجة عدد من الاختلالات المسجلة في الماضي وترقية هذه المنظمة ورفع أدائها وإلى تحسين مطرد للخدمات التي تقدمها لفائدة الطلبة، فعلى صعيد الإيواء يجدر التذكير إلى أن شبكة الإقامات الجامعية التي يبلغ قوامها اليوم 313 إقامة جامعية تؤوي أكثر من 430 ألف طالب أي ما يعادل نسبة 46% من إجمالية الطلبة المسجلين علما أن الطالب - هذه لا بد من التوقف عندها -

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
السيد عضو مجلس الأمة المحترم،
أسرة الإعلام.

بداية إسمحو لي في مستهل الرد على هذا السؤال أن أشكر الأستاذ الذي طرح هذا السؤال الأستاذ كريم عباوي عضو مجلس الأمة على اهتمامه ومتابعته لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وطرحه لواقعة من أهم المسائل ذات الصلة بتطوير القطاع وتحسين أدائه والتمثلة في الخدمات الجامعية وأود في المقام الأول التأكيد على أن المنظومة الفرعية للخدمات الجامعية شكلت دوما مرتكزا رئيسيا لدعم وإسناد منظومة التعليم العالي، وفي هذا السياق لعله من المفيد التذكير بالإسهام الحاسم الذي أدته هذه المنظومة الفرعية مما أتاحتها من منح وإطعام وإيواء ونقل ونشاطات علمية وثقافية ورياضية وترفيهية وتغطية صحية مكنت أعدادا هائلة من الطلبة لمواصلة دراستهم الجامعية خاصة تلك الفئات الطلابية العريضة التي تنتمي إلى الشرائح الاجتماعية المحدودة الدخل والتي تنحدر من المناطق النائية والمحرومة.

كما لا يجب أن يغيب عن أذهاننا ما للخدمات الجامعية من أدوار رائدة في مجال إدماج الشباب وتعيدهم على فضائل العيش معا والحياة الجماعية وفي مجال بناء التماسك الاجتماعي وتعزيز اللحمة بين أبناء الوطن من مختلف الأوساط الاجتماعية والمناطق الجغرافية فضلا عن الإسهام المشهود لهذه المنظومة الفرعية في ترقية الفتاة الجزائرية خصوصا منها المنحدرة من المناطق البعيدة عن التجمعات الحضرية الكبرى ومنحها فرصة بلوغ أعلى مستويات التعلم وتسلم أعلى المراتب، إن التذكير بالدور الهام المنوط بالمنظومة الفرعية للخدمات الجامعية لا يعني بأي حال من الأحوال أن هذه المنظومة بقيت تدار بمعزل عن المشروع الإصلاحي الشامل الذي شرع فيه القطاع منذ انطلاق الموسم الجامعي 2004 - 2005 بل شكلت منذ ذلك التاريخ محورا رئيسيا في خضم هذا الإصلاح وهكذا فقد تمت إعادة هيكلة وتنظيم الديوان

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، فاتني القول عندما أعطيت الكلمة للسيد العمري لكحل أنه قدم سؤاله نيابة عن السيد كريم عباوي ولهذا فهو قرأ الانشغال الذي يطرحه السيد عباوي، أسأل الآن السيد العمري هل لديه ما يضيفه تعقيبا على كلام السيد الوزير؟

السيد العمري لكحل: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيد الوزير على هذا الرد الذي أعتبره مقنعا، لكنني أرى السيد الرئيس أن الوزارة في حد ذاتها دورها واضح ومعروف ربما وحسب رأيي ينحصر في ثلاثة محاور وهي: التقنين، التنظيم، المراقبة، وربما كلمتا هدرا واستنزافا، أنا لا أقصد هذا أصلا بالمعنى الموجود في نص السؤال لكن أرى أن الخوض أو العمل في هذه العمليات قد يكلف الخزينة عبثاً وطبعاً طلابنا يحتاجون أكثر مما هو موجود الآن للتكفل بهم لكن حسب رأيي أرى أن هذه العمليات كان بالإمكان الاستغناء عنها ولو كما ذكر السيد الوزير على الأقل ليس في المرحلة الحالية وممكن مستقبلا أننا نفتح حوارا في هذا الجانب، والهدف السيد الرئيس، السيد الوزير واضح وهو الرفع من مستوى التعليم والدخول في عالم منافسة الجامعات المصنفة عالميا وكلنا يعلم ما يحدث - السيد الوزير - داخل هذه الأحياء الجامعية وأعتبره تبذيرا بالنسبة لبعض المطاعم وبعض الإقامات كالنوادي والنشاطات الثقافية وأرجو - سيدي الرئيس - ألا يفهم مني أنني أطلب أو أدعو للاستغناء عن هذه الخدمات بل العكس تماما أحث على إيجاد أساليب وحلول ناجعة للتقليل مما هو موجود في هذا القطاع بتوجيه كما تفضل السيد الوزير وترشيد هذه الخدمات في الاتجاه الإيجابي الذي يخدم الطالب، أشكركم السيد الرئيس على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لكحل، أسأل السيد الوزير هل لديه ما يضيفه على ما سبق ذكره في رده على السؤال؟

لا يدفع سوى 400 دينار سنويا مقابل السكن في غرفة جماعية مؤثثة ومجهزة، وفي مجال الإطعام فإن شبكة المطاعم الجامعية تقدم مليوناً وثلاثمائة ألف وجبة يوميا لفائدة الطلبة المقيمين وغير المقيمين ومازال الطالب لا يدفع سوى مقابل رمزي يقدر كما يعلم الجميع بدينار فاصل (1.20) سنتيم أما في مجال النقل فإن الحظيرة المسخرة لنقل الطلبة من مقر إقامتهم إلى مؤسسات التعليم العالي قوامها اليوم أربعة آلاف ومائتي حافلة (4200) تضمن النقل الحضري وشبه الحضري زيادة على النقل المضمون في بعض المدن الجامعية عبر خطوط السكك الحديدية ولا يدفع الطالب مقابل هذه الخدمة سوى مائة وخمسين دينارا سنويا، وفي مجال المنح فإن 80% من الطلبة يستفيدون من المنح، علما أنه تم مع مطلع السنة الجامعية الحالية 2009-2010 رفع مبلغ منح الطلبة بنسبة 50% بقرار من فخامة رئيس الجمهورية، وبخصوص التغطية الطبية وخدمات الصحة الوقائية فإن المنظومة الفرعية للخدمات الجامعية تتوفر على ما يقارب ستمائة طبيب عام على مستوى العيادات المتواجدة بالإقامات الجامعية وهو ما يمثل طبيبا واحداً لكل سبعمائة طالب بما يتماشى مع المقاييس الأكثر تطورا في العالم، وأخيرا فإن تعزيز الأنشطة الطلابية على اختلاف أنواعه يشكل أولية في مجال الخدمات الجامعية من خلال دعم النوادي الطلابية وقاعات المطالعة وقاعات الأنترنت والملاعب والقاعات المتعددة الرياضات.

تلكم - سيدي عضو مجلس الأمة المحترم - بعض النتائج المحققة التي لا نعتبرها ولا نستعمل نفس المصطلح الذي استعمل من طرف السيد العضو الذي اعتبرها هدرا للمال العام بل نعدها مكسبا حقيقيا وضمانا أساسيا لديمقراطية التعليم؛ وقد فهمت من سؤال السيد عضو مجلس الأمة أنه طرح - بطريقة غير مباشرة - خصوصية الخدمات الجامعية وهذا الطرح في المرحلة الحالية غير وارد تماما، شكرا السيد الرئيس.

التي تقوم بها الجامعة ونشر الكثير لمؤلفات الأساتذة.

يشرفني أن أتوجه إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالسؤال الشفوي الآتي نصه:

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالاً شفويًا هذا نصه:

إن من أهم المرتكزات التي يعتمد عليها النظام الجديد ليسانس، ماستر، دكتوراه (L.M.D) مختصراً، علاوة على الوحدات الدراسية طبعا التي يتكفل بها الأساتذة في إعدادها من خلال المقترحات للفروع وعلى مستوى الندوات الجهوية إننا علاوة على هذه المرتكزات فإن هناك مرتكزات أهم أختصرها فيما يلي:

أولاً، التربصات الميدانية،

ثانياً، توفر الأستاذ المرافق،

ثالثاً، توفر الأنترنت والشبكة العنكبوتية،

رابعاً، عصرنة المكتبات الجامعية.

وبالنظر إلى تجربة الوزراء في تطبيق هذا النظام وتخرج الدفعات الأولى، هل وفرت الوزارة التربصات الميدانية والأستاذ المرافق لكل طالب في ظل الأعداد الكبيرة للطلاب وقلة المؤسسات وعدم تعاون الكثير منها في استقبال المترشحين؟ وهل واقع الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) بجامعاتنا يسمح لها بإنجاح هذا النظام؟ وهل يمكن القول إن المكتبات الجامعية حالياً تلبي حاجة الطلاب والتخصصات في هذا النظام الجديد؟

وتفضلوا معالي الوزير بفائق احترامنا وتقديرنا، وفقكم الله والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي، والكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الوزير: سيدي الرئيس، أريد أن أكون واضحا كل الوضوح في خلاصة سؤال السيد عضو مجلس الأمة، المقصود هو الاستغناء عن العمل العمومي لهذا القطاع، أقول مرة أخرى بأن هذا القطاع خوصسته غير مطروحة تماما، شكرا.

السيد الرئيس: أرى أن هناك أموراً مشفرة لا أفهمها ولا أريد التعليق حولها أو الدخول فيها فإذا كانت هناك قضايا يريد السائل وفهمتموها أرجو أن يتم تحديد موعد معكم لإزالة اللبس حول الموضوع، فشكرا للسيد الوزير وشكرا للسيد لكحل، الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة معالي الوزراء،

الزميلات والزملاء،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تزامن طرح هذا السؤال مع السؤال الأول الذي يكمل الشق البيداغوجي والخاص بالخدمات الجامعية، وأرى أن معالي الوزير قد أوضح خصوصية الخدمات الجامعية بالجزائر وتبعا لهذا السؤال - لأنه يكمل الشق الثاني من الحياة الجامعية للطلاب - إننا أقول بالنظر للأهمية التي يكتسبها أو تكتسبها الجامعة للنهوض بالمجتمع وترقيته ونظرا للمكانة المرموقة لنظام (L.M.D) ليسانس، ماستر، دكتوراه، بالجامعة الجزائرية وبالنظر للمجهود الذي بذلته الدولة لاسيما في العشرية السابقة من إنجاز الآلاف من المقاعد البيداغوجية والإقامات الجامعية واستقبال أكثر من مليون ونصف طالب تقريبا وأكثر من 30 ألف أستاذ ومخابر البحث ووحدات فرق البحث إلى آخره من الأشياء

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيد عضو مجلس الأمة، الأستاذ عبد الكريم قريشي،
أسرة الإعلام.

بداية أود أن أقدم بتشكراتي للعناية التي تولونها لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بصفتكم عضوا بهذا المجلس الموقر وعضوا أيضا بالأسرة الجامعية وقبل التطرق لسؤالكم اسمحوا لي أن أعرج قليلا على دواعي شروع القطاع في إصلاح التعليم العالي وفقا لمقتضيات وطنية ودولية فهذا الإصلاح لم يعد مقصورا على بلد بعينه بل بات سيرورة يجرى تنفيذه على المستوى الدولي ذلك أن المجتمعات الأفضل أداءً في ظل العولمة هي تلك التي تمتلك المعارف والمهارات وتتحكم في التكنولوجيات ويرتبط هذا الامتلاك وذاك التحكم بنوعية نظام التعليم العالي في هذه المجتمعات ومن ثم فإن الجامعة تفرض اليوم نفسها كمفتاح لتحقيق التنمية وضمان التنافسية الاقتصادية، ولرفع هذا التحدي فإن الجزائر على غرار بلدان العالم الأخرى شرعت في إصلاح نظام التعليم العالي لتمكين بلادنا من ضمان تنميتها المستدامة ومن الاستجابة بفعالية للرهانات التي يطرحها اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات، إن الغايات الكبرى التي يحققها تطبيق نظام ليسانس وماستر ودكتوراه، تتمثل أساسا في ضمان تكوين نوعي وتحقيق الإنصاف للالتحاق بالتعليم العالي وتمكين كل طالب من بلوغ أعلى مستويات التأهيل والمهارة التي تسمح بها قدراته وذلك بصرف النظر عن وضعه الاجتماعي، وإدماج الجامعة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي من خلال عروض تكوين ذات بعد تمهيني وهذا مهم جدا، وضمان مقروئية أحسن للشهادات الوطنية (Une meilleure lisibilité des diplômes nationaux) ومواكبة الديناميكية التي تعرفها أنظمة التعليم العالي في العالم، وبعد مضي

ست سنوات على تطبيق إصلاح التعليم العالي فقد تزايدت تعدادات الطلبة المسجلين في مسالك التكوين (L.M.D) وهنا أتوقف لأشير للأحرف الثلاثة وكأنها جديدة، الحروف الثلاثة (L.M.D) لم تكن موجودة قبل بدء الإصلاح، ولكن كانت ليسانس (DUEA) ودكتوراه من الدرجة الثالثة ودكتوراه دولة وجاء إصلاح 71 نعم فيه ليسانس وفيه (Le M) والماجستير كانت موجودة وكذلك الدكتوراه، أي ليسانس، ماجستير ودكتوراه.

لقد كان حرف (M) يرمز إلى الماجستير فحوّلناه إلى ماستر ولكن المهم ليس في التسمية بل في المحتوى إذن قلت، وبعد مضي ست سنوات على تطبيق إصلاح التعليم العالي فقد تزايدت تعدادات الطلبة المسجلين في مسالك التكوين (L.M.D) بشكل لافت بينما بلغ عدد المؤسسات الجامعية التي اعتمدت هذا الإصلاح (44) مؤسسة جامعية تضمن مسالك تكوين (L.M.D) موزعة على (13) ميدانا تكوينيا تتفرع بدورها إلى أكثر من ألفي ليسانس ببعديها الأكاديمي والتمهيني وحوالي ألف ومائة ماستر وقد عرفت هذه الإصلاحات دفعا حاسما بولوجها مرحلة تكوين في الطور الثالث وصلنا إلى الطور الثالث والمتمثل في الدكتوراه لفائدة الدفعة الأولى من حملة الماستر التي تخرجت في جوان لسنة 2009 ودعما لسيرورة الإصلاح فقد اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من التدابير الهادفة إلى توطيد الإصلاح وتعميقه نذكر منها بالخصوص:

– إرساء نظام المرافقة البيداغوجية للطالب والذي يرمز إليه بالفرنسية (Le Tutorat) وتعزيز الوسائل البيداغوجية والدعائم التعليمية لاسيما الرقمية منها بالإضافة إلى وضع جهاز متكامل لتشجيع التداريب والتربصات في الوسط المهني، وعندما نتطرق إلى وضع كل هذه الإمكانيات يبدو للمتتبع وكأننا ما تم تكوينه في الماضي تم إهماله ولم نُوفّر هذه الإمكانيات.

بل لابد من التطرق إلى كل مرحلة والوقوف عند محيط هذه المرحلة وما كان متوفرا آنذاك وما هو

270 مكتبة على مستوى الإقامات الجامعية وتم أيضا بذل جهود غير مسبوقه في مجال تخصيص التمويلات الضرورية لدعم هذه المكتبات بالمراجع والكتب والمجلات والدوريات المتخصصة وعلى صعيد عصرنة المكتبات فإن القطاع ماض في بناء نظام معلومات متكاملة والفضل يرجع إلى الأستاذة قصري التي أصبحت الآن عضوا بمجلس الأمة والتي استطاعت أن تقوم بعمل جبار من أجل ربط مختلف المكتبات على المستوى الوطني ببعضها وتحويلها من استعمال الوثائق التقليدية إلى استعمال الوسائط الإلكترونية، وعلى صعيد عصرنة المكتبات فإن القطاع ماض في بناء نظام معلومات متكامل من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية للشبكة الوطنية للتعليم والبحث التي ستمكن من ربط الشبكة المحلية للمؤسسات بسرعة تصل إلى واحد (1GB) في الثانية بالإضافة إلى توفير مجموعة من الخدمات المتكاملة لفائدة الطلبة والأساتذة من شأنها تدعيم نظام المعلوماتية المتوفرة والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر استعمال شبكة التعليم عن بعد (وحتى يكون إخواني أعضاء مجلس الأمة على بيينة فإن وزارة التعليم العالي تتوفر على شبكة خاصة بها، هذه الشبكة تربط بين مختلف الجامعات وتسمح لأي باحث أن يلج إلى المكتبات الأوروبية والمكتبات الأمريكية كذلك) لتوسيع الاستفادة من نظام المحاضرات المرئية وقد أصبح هذا الأمر متاحا بفضل وضع منصات للتعليم الإلكتروني لكل المؤسسات الجامعية بدون استثناء، الاستفادة من الوسائط المكتبية الإلكترونية التي أشرت إليها منذ لحظات الداعمة لوسائل التعليم عن بعد، تصميم نظام التعلم عن بعد يدمج بين التعليم الإلكتروني والتعليم المتلفز بواسطة القناة الجامعية للمعرفة التي من المنتظر أن يتم إطلاقها قريبا إن شاء الله، وغني عن البيان أن هذه المقاربة ستسمح بدون شك للجزائر برفع التحدي لاسيما أن الأمر يتعلق ببلوغ الأهداف التالية: امتصاص التدفقات الطلابية والرفع التدريجي لآثار البنية الهرمية التي تميز حاليا تركيبة هيئة التدريس، تحسين نوعية التكوين والاقتراب بسرعة من المعايير الدولية في مجال ضمان

متوفر الآن ولهذا حتى ما قمنا به منذ الاستقلال حتى سنة 1971 كل الإجراءات تمت لإنجاح مختلف مسارات التكوين وكذلك لإعطاء شهادات بإمكانها أن تعكس مستوى تكوين الطالب ولكن كل وسائل الاتصال الموجودة الآن كانت غائبة في سنة 1971 ليست هي نفس الوسائل الموجودة اليوم، ولهذا كل مرحلة لها متطلبات؛ ودعما لسيرورة الإصلاح فقد اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كما قلت: مجموعة من التدابير الهادفة إلى توطيد الإصلاح وتعميقه نذكر منها بالخصوص إرساء نظام المرافقة البيداغوجية للطلاب وتعزيز الوسائل البيداغوجية والدعائم التعليمية لاسيما الرقمية بالإضافة إلى وضع جهاز متكامل لتشجيع التداريب والتربصات في الوسط المهني.

أما بخصوص توفر الأستاذ المرافق، فقد تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في 3 جانفي سنة 2009، الذي يوضح مهام المرافقة البيداغوجية ويحدد كفاءات تطبيقها بوصفها فضاء للحوار بين الأساتذة والطلبة تقدم فيه إجابات مناسبة ومشخصة عن موضوعات مختلفة مثل: التعرف على الحياة الجامعية بالنسبة للطلبة الجدد، المساعدة على الاندماج في الوسط الجامعي، المساعدة في العمل الشخصي، المساعدة في تحديد الملامح الأولية للمشروع المهني المستقبلي بالنسبة للطلاب ومن أجل التأطير الأفضل للتعليم في هذا النظام تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 3 ماي 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث استحداث المناصب العليا الآتية: مسؤول فريق ميدان، مسؤول فريق شعبة التكوين، مسؤول فريق التخصص علما أن السلطات العمومية خصصت ما يفوق عن خمسة آلاف منصب عال لفائدة هؤلاء المؤطرين، وبخصوص المكتبات الجامعية فيجدر التذكير أن شبكة المكتبات توسعت، توسعت بشكل لافت بالنسبة للسنوات العشر الأخيرة حيث بلغ قوامها 458 مكتبة على مستوى المؤسسات الجامعية معناه فيه أكثر من 3 أو 4 مكتبات في كل مؤسسة جامعية وهذه أول مرة في التاريخ الجزائري تصل

القضية الأولى: تتمثل في المكتبات، طبعا الميزانية الحالية التي تسير قوانين البلاد هي أن تكون ميزانية سنوية أقترح أن تكون ميزانيات المكتبات على مدار ثلاث سنوات وهذه المدة تتيح فرصة أكبر للسادة مديري المؤسسات الجامعية لاختيار الكتب بشكل عقلائي وبشكل يسمح بأن يكون الاختيار وفق الأسس الموضوعية الجيدة، ذلك أن التوزيع عبر السنوات أو كل سنة يدفع بالكثيرين من مدراء الجامعة أن يكون اختيارهم في آخر السنة بشكل سريع جدا وفي بعض الأحيان نشترى بعض الكتب التي لا تكون في مستوى طموحات طلابنا ومستوى طموحات جامعتنا، هذه القضية الأولى، القضية الثانية، وأرجو من معالي الوزير أن يتسع صدره للتعاون فيها وهي مسألة التربصات الميدانية، أقترح فقط أن كل مؤسسة في الدولة الجزائية لها الاعتماد، يجب أن تخضع للقوانين بحيث تكون ملزمة باستقبال طلابنا أثناء التربصات الميدانية ذلك أن المعرفة النظرية قد لا تتيح لنا كفاءة التكوين إذا لم تلحق بالتربصات الميدانية، أستسمحكم عن الإطالة وأشركم على الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم، وأسأل السيد الوزير هل لديه ما يعلق عليه أو يتبناه بالنسبة للمقترحات التي تم تقديمها من طرف السائل؟

السيد الوزير: السيد الرئيس أنا شاكر الأخ المحترم على هذه الاقتراحات والقضية بيدكم أنتم، إن الميزانية سنوية وإذا قررتم بأن تكون لثلاث سنوات فمرحبا وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، ومنتقل إلى قطاع الأسرة وقضايا المرأة، والكلمة للسيدة لويزة شاشوة لطرح سؤالها نيابة عن السيد زهاري بوزيد.

الجودة، وأخيرا بخصوص التدرييب والتربصات في الوسط المهني فقد أولى القطاع أهمية خاصة لهذه المسألة من خلال حث المؤسسات الجامعية على التواصل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وفق مختلف الصيغ المتاحة بما في ذلك بناء عروض تكوين ذات طابع مهني وفي هذا السياق فإن طموح القطاع لا يتوقف عند حدود فتح فضاءات تدرييب لدى المؤسسات لفائدة الطلبة وتعزيز فرص إدماجهم المهني فحسب بل يعمل على مأسسة العلاقات بين الجامعة والمؤسسة بوصفها إحدى الأولويات بالنسبة للتعليم العالي التي يجب تحقيقها في غضون السنوات الخمس القادمة من خلال وضع تدرييب تحفيزية للقطاع الاقتصادي والاجتماعي من أجل إقحامه وحثه على بناء شراكة واسعة مع الجامعة مما سيكون له الأثر الإيجابي في استقبال الطلبة في الوسط المهني وتمكينهم من إجراء تربصات في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز مذكرات التخرج في مواضيع ذات الصلة بانشغالاتها.

تلکم سيدي الرئيس والسيد عضو مجلس الأمة، بعض عناصر الرد على سؤالكم الوجيه وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أعود فأسأل السيد عبد الكريم قريشي هل لديه ما يضيفه حول الموضوع؟

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء سيادة الرئيس أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي على هذه الإجابة التي لاشك أنها أزاحت الغموض عن الكثير من الأشياء سواء بالنسبة للطلاب أو لأوليائهم حيث إن طرح السؤال كان يهدف بالدرجة الأولى إلى الوقوف على هذه النقاط قصد المضي قدما لبناء النظام الجامعي الفعال وبالتالي فإني أثنى كل الإجابات التي جاء بها معالي الوزير، لدي فقط لا أقول بعض الملاحظات لأنني لست من هؤلاء. ولكن اقتراحان في بعض الأشياء التي كانت محل السؤال.

السيدة لويزة شاشوة (نيابة عن السيد لزهارى بوزيد): شكرًا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي الوزيرات والوزراء الفضلاء،
زملائي زميلاتي أعضاء مجلس الأمة،
أعضاء أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السؤال إلى السيدة نواره جعفر وزيرة منتدبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة. السؤال الشفوي هذا نصه: طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس لسنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة نص السؤال الشفوي الآتي نصه:

ما هي أهم خطوط برنامج الحكومة بخصوص موضوع مكافحة العنف ضد المرأة وخصوصا العنف ضدها في الوسط الأسري؟
لكم مني سيادة الوزيرة كامل الشكر والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرًا للسيدة شاشوة والكلمة الآن للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، فلتفضل مشكورة للرد على السؤال الشفوي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة: شكرًا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على

أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم.

في البداية، أتقدم بالشكر الجزيل للسيدة شاشوة على طرح هذا السؤال خاصة على اعتبار أنها أستاذة في الطب وتعرف انعكاس هذا المشكل على صحة الفرد.

سيدي الرئيس،

يعتبر العنف الأسري بصورة عامة والعنف ضد المرأة بصورة خاصة، مشكلة من المشكلات الاجتماعية الخطيرة، التي تعاني منها كل مجتمعات العالم وبلادنا ليست في منأى عنها. وعلى الرغم من عدم إمكانية إرجاع هذه الظاهرة عموماً إلى عوامل محددة، لكن يمكن القول إنها مشكلة إفرزات اجتماعية واقتصادية وثقافية.

وقد عرفت هذه المشكلة اهتماماً متزايداً في العالم، خاصة خلال العقدين الماضيين، أي بعد صدور الاتفاقية الدولية الخاصة بإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة وكذا الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة. وبرز هذا الاهتمام أيضاً، من خلال الدراسات والبحوث بغرض فهم أسباب هذه الظاهرة وما يترتب عنها من نتائج وخيمة على الأسرة وأفرادها، هذا دون إهمال العنف المرتكب خارج الأسرة أي في الفضاء العام.

وللتصدي لهذه المشكلة، تم في الكثير من الدول، سن تشريعات ووضع برامج خاصة للوقاية منها والحد من انتشارها.

ويعرّف العنف الأسري، على أنه كل تصرف أو فعل يترتب عنه عنف بدني أو إهمال أو إساءة معاملة بأي شكل كان، سواء نفسياً أو عاطفياً أو جنسياً يصدر من أحد أفراد الأسرة، موجهاً نحو شخص آخر في الأسرة.

وتتفق الأبحاث، على أن موضوع العنف يمس بدرجة أولى النساء والأطفال، رغم أنه يفترض أن يكون البيت الأسري المكان الأكثر أمناً لكل أفرادها. وديننا الحنيف يؤكد على احترام كرامة الإنسان

بصورة عامة، حيث يعاني الضحايا في كثير من الحالات، من اضطرابات سلوكية ونفسية...
بخصوص البرنامج الخاص بمكافحة هذه الظاهرة تم:

أولاً: إعداد إستراتيجية وطنية لحماية النساء والأطفال ضحايا العنف، بالشراكة مع كل الفاعلين والمتدخلين من قطاعات وزارية وهيئات منتخبة وهيئات نظامية (أمن ودرك وطنيين) وجمعيات وممثلين عن وسائل الإعلام...

و تتمثل الغاية الأساسية من وضع وإعمال هذه الإستراتيجية، في المساهمة في الحفاظ على كرامة الإنسان وتماسك الأسرة وحمايتها طبقاً للمادة 58 من الدستور التي تنص على أنه "تحظى الأسرة بحماية الدولة والمجتمع".

وقد حددت الإستراتيجية بناء على دراسة الوضعية والتوصيات المنبثقة عن الورشات التي نظمت لهذا الغرض، مجال تدخل كل شريك في إعمال الإستراتيجية وكذا الإجراءات ذات الأولوية، سعياً إلى:

- ضمان أمن وحماية ضحايا العنف،
- ضمان التكفل المناسب لهم سواء من ناحية الحماية وتقديم المساعدة الطبية والنفسية و/أو القانونية،
- التجنيد وتوعية المجتمع بخطورة الظاهرة بهدف تغيير الاتجاهات السلبية التي تعتبر العنف شيئاً عادياً ومقبولاً. وقد قمنا في هذا المجال، بتنظيم ندوات عديدة بإشراك كل القطاعات الوزارية المعنية، أذكر منها على الخصوص: وزارة العدل، وزارة الثقافة، وزارة التربية، وزارة التضامن الوطني وكذلك وزارة الشؤون الدينية التي توظف المرشدات، اللائي يتعاون معنا في القيام بالتحسيس والتوعية خاصة في المساجد،
- تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد شرعنا في المرحلة الثانية من المشروع المتمثلة في تنفيذ الإستراتيجية من خلال إعداد مخططات قطاعية.

ويرى أن جوهر العلاقة الزوجية هو الرحمة والموودة والرفق.

سيدي الرئيس،

لقد ساعد التحقيق الوطني الذي أجريناه حول العنف سنة 2006، على إعطاء صورة حول "مدى انتشار هذه الظاهرة في بلادنا" وقد اشتمل على عينة من 2000 أسرة. ومن أهم نتائجه مرفوعة ببعض المعطيات والنسب، حتى لا أبقى في العموميات:

1 - بالنسبة للعنف الزوجي: تم توجيه الأسئلة للمستجوبين من أفراد الأسرة خاصة النساء منهم، حول مدى تعرضهن للعنف خلال الإثني عشر شهراً الأخيرة وكانت النتيجة كما يلي:

- 30% عنف نفسي،

- 19% عنف لفظي،

- 09.4% عنف بدني،

- 10.9% عنف جنسي.

أما المؤشر العام للعنف بين الزوجين فقد وصلت نسبته إلى 15%.

2 - بالنسبة للعنف داخل الأسرة:

- التحقير 18%،

- عنف لفظي 16.1%،

- عنف جسدي 05.2%.

3 - النساء والأطفال هم الأكثر عرضة للعنف في الوسط الأسري،

4 - وجود العنف بين الأزواج (سواء أكانوا متزوجين أو مخطوبين)،

5 - تبقى النساء المطلقات والأرامل الأكثر عرضة للعنف في الأسرة.

6 - كلما ارتفع مستوى تعليم النساء - ونحن نعلم الجهود الكبيرة التي تبذلها بلادنا في مجال التربية والتعليم - انخفض مستوى العنف الذي يتعرضن له، مهما كانت مكان إقامتهن (ريف / حضر).

سيدي الرئيس،

لقد أثبتت الدراسة والتحليل أن عواقب هذا السلوك كبيرة على صحة المرأة وكذلك الأطفال ومردودهم الدراسي وكذا على استقرار الأسرة

- وجود أحكام تعاقب أعمال العنف الإرادية وتشدد العقوبة إذا كان الجاني من أصول أو فروع الضحية،

- تجريم الأفعال المخلة بآداب الأسرة،
- تجريم التصرفات المرتبطة بالاتجار بالنساء والفتيات (2009).

لكن سيدي الرئيس،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
رغم كل الجهود المبذولة تبقى بعض التحديات قائمة منها:

- نقص المصالح المختصة ومراكز التوجيه الاستقبال والتكفل،

- تزايد المخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال والفتيات في حالة وجود عنف منزلي،

- رسوخ التسامح المجتمعي بخصوص مسألة العنف الأسري واعتبارها شأنًا خاصًا.
سيدي الرئيس،

الكثير لا زال يعتقد أن العنف أمر خاص لا يجب أن يخرج عن نطاق الأسرة، ولئن كان العنف يقع داخل الأسرة ويؤدي إلى تشتت أفرادها، فإن تأثيره يمتد ليتجاوز حدود الفضاء الأسري ليمس باستقرار المجتمع إضافة إلى ما ينجر عنه من تكاليف اقتصادية وأعباء مالية تقع على عاتق الدولة.

لكن سيدي الرئيس،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
يبقى في الأخير، نجاح أي عمل، مرهونا بتجنيد الجميع على اعتبار هذه المشكلة مشكلة مجتمع ولا يمكن للسلطات العمومية لوحدها الحد من هذه السلوكيات، فالأمر يتطلب مشاركة ومساهمة كل الأطراف بما فيهم أعضاء البرلمان.

شكرا على حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، أعود فأسأل السيدة شاشوة هل تريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك سيدتي.

ثانيا: اتخاذ إجراءات حمائية، حيث عملت الدولة على اتخاذ إجراءات عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إنشاء مراكز وطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب سواء عمومية أو تابعة لجمعيات وكذا مراكز للاستماع والتوجيه والمساعدة القانونية والبيكولوجية وإعادة الإدماج المهني والاجتماعي،

- تدخل مصالح العدالة والأمن لمعاقبة الفاعلين ومساعدة الضحايا دون أي تمييز،

- استحداث خلايا جوارية تضم شرطيات قصد تدعيم وتطوير الأنشطة والأعمال الجوارية وفضاءات الاستماع والتوجيه المخصصة للنساء والأطفال ضحايا العنف،

وبغرض ضمان حماية أفراد الأسرة، عرفت المنظومة التشريعية مراجعة خلال السنوات الأخيرة، باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها:

- تعديل قانون الأسرة لاسيما بهدف:
- استعادة التوازن في الحقوق والواجبات بين الزوجين،

- اعتبار رضا الزوجين الركن الأساسي في عقد الزواج،

- الاعتراف للمرأة بحق إبرام عقد زواجها،
- توحيد سن الزواج بالنسبة للرجل و المرأة وتحديد سن التاسعة عشرة،

- إلزام الزوج، في حالة الطلاق، على ضمان السكن لأبنائه القصر الذين تسند حضانتهم للأم،
- تعزيز دور النيابة العامة،

- استحداث قسم شؤون الأسرة ينظر على الخصوص في كل الدعاوى المتعلقة لاسيما بالخطبة والزواج وانحلال الرابطة الزوجية وتوابعها والنفقة والحضانة والكفالة والولاية وحماية مصالح القصر،

- تجريم التحرش الجنسي سنة 2004،
- تشديد العقوبة في حالة تخلي الزوج لمدة تتعدى الشهرين عن زوجته مع علمه بأنها حامل وذلك لسبب غير جدي،

السيدة لويذة شاشوة: شكرا للسيدة الوزيرة للتوضيحات التي قدمتها بخصوص هذا الموضوع وهو الأمر الذي يساهم بدون شك في توعية مجتمعنا لخطورة هذه المشكلة أي خطورة العنف الأسري والعنف ضد المرأة الذي يتطلب منا جميعا مواصلة الاهتمام به والأهم هو السهر على تطبيق القوانين والذهاب في سن قوانين خاصة بالعنف المنزلي أو الزوجي والأهم من ذلك هو التطبيق.

السيد الرئيس: إذن السيدة شاشوة والسيدة الوزيرة متفقتان على أن الأساس في العملية هو التطبيق ولكن مع ذلك أسأل السيدة الوزيرة هل تريد إضافة شيء لم تقله في ردها؟

السيدة الوزيرة: شكرا للسيد الرئيس، مرة أخرى أشكر الأستاذة شاشوة على اهتمامها بهذا الموضوع والمهم سيدي الرئيس كما ذكرتم أن المسألة مسألة مجتمع ولا تتعلق بفئة دون أخرى وأعتقد أن طرح هذا السؤال اليوم في هذا الفضاء الموقر هو جزء من إيجاد الحل، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيدات والسادة أعضاء الحكومة، شكرا للزميلة والزملاء أعضاء المجلس الذين من خلال أسئلتهم طرحوا قضايا حساسة وهامة، نتمنى التوفيق للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الدقيقة الثلاثين
بعد منتصف النهار**

ملحق

أسئلة كتابية

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الذي تفضلتم بطرحه من خلال إرسالكم المؤرخ في 18 جانفي 2010 والمتعلق بشهادة الوضعية الجبائية للشطب من السجل التجاري المحدثه بموجب أحكام المادة 39 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، يشرفني أن أعلمكم بأن القرار المتعلق بإجراءات تطبيق المادة المشار إليها قد تم إعداده وسيُنشر في أجل جد قريب.

تفضلوا، السيد قدور كاس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 17 مارس 2010

كريم جودي
وزير المالية

2 - السيد كريم عباوي

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير المالية

السيد الوزير،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني أن أبعث إلى سيادتكم السؤال الآتي نصه:

لا نستطيع أن ننكر الجهود الضخمة والهامة التي بذلتها الدولة خاصة في العشرية الأخيرة في سبيل تطوير قطاع المالية الموروث الذي أثبت عجزه في مساندة الحداثة والتأقلم ومواجهة التحديات.

1 - السيد قدور كاس

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير المالية

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً كتابياً التالي نصه:

طبقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 وخاصة المادة 39 منه، والتي جاءت معدلة للمادة 66 من القانون 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، والمتضمن قانون المالية لسنة 2003 والتي تنص على أنه يمكن لكل طلب شطب من السجل التجاري أن يقدم الطالب شهادة الوضعية الجبائية مسلمة من طرف المصالح الجبائية المختصة.

الملاحظ أن المواطنين المعنيين بهذه الشهادة عندما اتصلوا بمصالح مديرية الضرائب الولائية لم يسلموهم هذه الشهادات، معللين ذلك بأن نموذج الشهادة لم يصدر بعد لأن نموذج الشهادة يخضع لقرار من الوزير المكلف بالمالية، وهذا ما سبب بعض الاحتجاج وعدم الرضا من طرف هؤلاء المواطنين.

تقبلوا مني، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 جانفي 2010

قدور كاس

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على السؤال الكتابي الذي تفضلتم مشكورين، بتوجيهه إلينا، يشرفني أن أوافيكم بالمعطيات التالية: لقد تم إدراج مشروع إحداث مرصد اقتصادي للطلبات العمومية في إطار برنامج الحكومة في الثلاثي الأول/سداسي 2010.

سيكلف هذا المرصد، التابع لوزارة المالية، بتجميع وتحليل المعطيات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والتقنية للطلبات العمومية، كما يعتبر أيضا، هيئة دائمة للاستشارة وتبادل المعلومات مع المتعاملين الاقتصاديين.

وسيشكل المرصد بنكا للمعلومات، من خلال إحصاء اقتصادي للطلبات العمومية، وذلك بغية تحكم أفضل في هذه الطلبات وتوجيهها.

وستنصب مجموعات لدراسة الصفقات تكلف بإعداد توصيات تقنية من أجل تسهيل عملية تسليم وتنفيذ الصفقات العمومية.

سيشارك المرصد في برمجة وتوجيه الطلبات العمومية، طبقا للسياسة التي تحددها الحكومة فيقوم بإصدار كل التوصيات التي تسمح باستعمال أفضل للإمكانات الوطنية في الإنجاز، والرامية خاصة إلى عقلنة وتوحيد مقاييس الطلبات العمومية.

ستحدث - بالموازاة مع ذلك، على مستوى وزارة المالية - "بوابة" للصفقات العمومية، يتم من خلالها نشر ما يلي:

1 - النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية،

2 - البرامج القطاعية التقديرية للطلبات العمومية. تلكم هي أهم المعطيات المتعلقة بسؤالكم الوجيه، وسنبقى في الإصغاء لانشغالاتكم ذات الصلة بقطاعنا الوزاري.

وتفضلوا، سيادة النائب، بقبول عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 31 مارس 2010

كريم جودي
وزير المالية

فإضافة إلى إعادة بعث محافظة التخطيط والاستشراف التي أكد عليها السيد رئيس الجمهورية حتى تتمكن من لعب أدوارها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الوطنية ومدى ملاءمتها للمجتمع، تقاديا للوقوع في خيارات اقتصادية خاطئة كخيار الخصخصة وقانون المحروقات في طبعته الملغاة، ولإضفاء مزيد من النجاعة والشفافية والجودة على الصفقات العمومية، وتفادي الأضرار المخالفة للتشريع والتسيير العمومي السيء الذي أدى إلى تبذير ملايين الدولارات، وإضفاء المزيد من الشفافية وتكريس مبدأ تعزيز إنجاز المشاريع العمومية، وتدعيم جودة تنفيذها لتكون ملائمة للشروط التي برمجت من أجلها في كنف احترام المواصفات الفنية واحترام الآجال والتحكم في كلفتها وملائمتها للقواعد الفنية المعمول، وترشيد النفقات العمومية بشكل أكبر وضع حد للتبذير بكل أشكاله وجمع المعطيات المتعلقة بكل الصفقات على الصعيد الوطني التي تدرج في قاعدة معطيات إعلامية من أجل منظومة منصفة تشمل معطيات عامة حول الصفقة والآجال والمنافسة ومنهجية الفرز والأسعار وتحليل المعطيات المتعلقة بالصفقات دوريا لتكون مرجعا لهيئات المتابعة والمراجعة إلى جانب مساندة المشتريين العموميين من خلال إرساء أنظمة استشارة وتكوين لفئاتهم.

ألا ترون السيد الوزير أنه أضحى من الضروري بل الحتمي التفكير في إنشاء مرصد وطني للصفقات العمومية الذي يمثل خطوة نوعية نحو تركيز الإدارة الاتصالية في ميدان الصفقات العمومية ومواكبة آخر المستجدات في هذا المجال على المستوى العالمي؟
ذلكم نص سؤال، وشكرا.

الجزائر، في 30 جانفي 2010

كريم عباوي
عضو مجلس الأمة

3 - السيد مسعود بودراجي

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير المالية

السيد الوزير،

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً كتابياً التالي نصه:

لقد قرر فخامة السيد رئيس الجمهورية في 28 فيفري 2009 بمسح ديون الفلاحين الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة، وبعد إعداد قوائم الفلاحين المعنيين بالقرار ووضعها لدى البنوك، إلا أن الملاحظ، بعد اتصال الفلاحين بهذه البنوك أنها لم تقم بتسوية هذه الديون إلى حد الآن. فما هي الأسباب التي حالت دون ذلك؟
تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 01 فيفري 2010

مسعود بودراجي

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

جواباً على السؤال الكتابي الذي تفضلتم بطرحه علينا، يشرفني موافاتكم بالمعطيات التالية بخصوص مسح ديون الفلاحين:

في إطار تنفيذ القرار الذي اتخذته فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، المتضمن مسح ديون الفلاحين والمربين، أعلنت المديرية العامة للخزينة كل البنوك، عمومية كانت أم خاصة، بالإجراءات التالية:

ترتكز معالجة ديون الفلاحين والمربين، من

طرف المديرية العامة للخزينة على المادة 37 من قانون المالية لسنة 2001، وتخص إجمالي الديون المستحقة وغير المسددة والمستحقة المسجلة بتاريخ 28/02/2009.

اهتمت المرحلة الأولى بمعالجة ديون الفلاحين المواطنين لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بلغت التكلفة الإجمالية المعدة من طرف وزارة المالية، والتي تخص 77479 ملفاً تمت معالجتها من قبل هذين البنكين، بقيمة 36.165 مليار دينار، موزعة كما يلي:

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: 49070 ملفاً معالجا بمبلغ 16.787 مليار دينار،
بنك الفلاحة والتنمية الريفية: 28427 ملفاً معالجا بمبلغ 19.378 مليار دينار.

واهتمت المرحلة الثانية بمعالجة ديون الفلاحين المرتبطة بإنشاء غرف التبريد، ومعاصر الزيتون وتربية الدواجن، لأن هذه الاستثمارات اعتبرت في البداية، كأنشطة مرتبطة بالصناعة الغذائية والخدمات، غير أنه وبطلب من السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك البنوك، تم تبني اعتماد مبدأ الديون المقبولة لإجراءات المسح:

مزارع الدواجن ذات الطابع غير الصناعي، حسب المعايير التي تضمنها القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 أفريل 1992 المعرف لأنشطة تربية الدواجن ذات الطابع الصناعي.

مخازن التبريد ومعاصر الزيتون المندمجة في نشاط إنتاج فلاحى أو تربية الأنعام وتشكل تكاملاً غير منفصل عنهما.

وحسب المعلومات المقدمة من طرف بنكي الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، فإن القروض الموجهة لتربية الدواجن قد بلغت قيمتها 496.986 مليون دينار ومقسمة على النحو التالي:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية: 415 ملفاً معالجا بمبلغ 484.439 مليون دينار،

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: 05 ملفات

معالجة بمبلغ 12.547 مليون دينار.
أما فيما يخص الملفات التي تنتظر الدراسة فإنها تخص القروض الممنوحة لتمويل معاصر الزيوت ومخازن التبريد، وهي الآن قيد الدراسة. وتشكل هذه الملفات - من حيث العدد - حوالي 2% من مجموع 77179 ملف قروض مقبولة لإجراءات المسح.
تلكم هي أهم المعطيات المتعلقة بسؤالكم الوجيه، وسنبقى في الإصغاء لانشغالاتكم ذات الصلة بقطاعنا الوزاري.
وتفضلوا، سيادة عضو مجلس الأمة، بقبول عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 31 مارس 2010

كريم جودي
وزير المالية

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 10 جمادى الأولى 1431

الموافق 25 أفريل 2010

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587